

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

كلية تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : تقنيات كمية مطبقة



عنوان المذكرة

**محددات الطلب على النقود في الجزائر للفترة الممتدة
2015-2000
(دراسة قياسية تحليلية)**

إشراف الأستاذ:

د/ محمد عيسى محمد محمود

إعدادا الطالبة :

شفير خديجة

أعضاء لجنة المناقشة :

د/ محمد عيسى محمد محمود.....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....مقرا

أ/ نورين مولود.....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....رئيسا

أ/ حيمور مصطفى.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم.....مناقشا

السنة الجامعية : 2017-2016

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " - صدق الله العظيم - الآية 19 من سورة النمل.

الحمد والشكر لله عز و جل على النعم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وإمام المتقين صلاة زاكية تؤدي حقه وتزلفه عند ربه الذي بسنته أثار لنا الدروب وأهدينا الى سبيل الحق

أتقدم بأسمى معاني الشكر والإحترام والتقدير للأستاذ الذي لم يبخل علي بالتوجيهات والنصائح القيمة والذي له الفضل في تبلور هذا البحث

وكما أتوجه بالشكر البالغ الذي لا تسعه الكلمات الى الأساتذة الذين يساهمون في التكوين في تخصص تقنيات كمية مطبقة .

كما لا يفوتني التقدم بالشكر الى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة المذكرة لزيادة إثرانها العلمي

بارك الله فيكم

إهداء

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام : " لكل شيء طريق وطريق الجنة العلم ".

" حديث شريف "

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي هذا البحث في طبق من ذهب إلى من مهما قلت لن أوفيهما في حقهما,

**أمي الحنون : التي وضعت الجنة تحت أقدامها وفي درب الحياة ساعدتني بدعواها سرا وجهرا حافظة عهدي وهادية رشدي - حفظها الله وأطال في عمرها -

** أبي الغالي : الذي هو نور دربي, مصدر أمانتي وحجة وجودي , الظهر القويم الذي حماني من كيد الزمان , إلى من حثني على طلب العلم والنجاح - حفظه الله وأطال في عمره -.

إلى جميع أفراد عائلتي من لم يغيبوا عن القلب إذا غابوا عن العين : إبنتي الحبيبة حفظها الله ورعاها وإلى رفيق دربي وشريك حياتي زوجي الكريم, إلى إخواني الأعزاء .

إلى كل من يفتح مذكرتي طلبا للعلم والمعرفة

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل موظفي وأساتذة كلية العلوم الإقتصادية

~ خديجة ~

الفهرس

	شكر وتقدير
	إهداء
2	المقدمة العامة
8	الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود
46	الفصل الثاني : الطلب على النقود في الجزائر
71	الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر
107	الخاتمة العامة
110	قائمة المراجع
114	قائمة المحتويات
118	قائمة الأشكال والجداول
	الملخص

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لو عدنا إلى الأحداث الاقتصادية الماضية لوجدنا أن النقد له أهمية حيوية للاقتصاد الوطني و العالمي ، ففي الثلاثينيات سادت فترة الكساد و الانكماش الاقتصادي و صاحبها حالة انخفاض في الناتج الوطني ، وكذلك في فرص التوظيف و انكماش في الطلب على النقود ، كما عجز الكثير من المدينين عن الوفاء بالتزاماتهم بسبب انخفاض دخولهم وانخفاض القيمة النقدية لأصولهم ، ومن هنا بدأت كثير من الدول تقلق على وضع عملتها دوليا حتى الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتمتع بمركز عالمي ممتاز للدولار ، بدأ مركزها يختل وبدأت تقلق من جراء العجز في ميزان المدفوعات .

فالنظرية النقدية ترتبط بالنظرية الاقتصادية العامة ارتباطا وثيقا، حيث أن النشاط الاقتصادي يتأثر بكثير من العوامل المتغيرة من بينهما النقود، وتشغل النظرية النقدية حيزا هاما في الفكر الاقتصادي من خلال الدراسات والبحوث التي تناولت الكثير من المواضيع المرتبطة بها وبعض الظواهر التي تصحب التغير في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقود في أي لحظة زمنية، ويجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية النقدية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاساته على المستوى العام للأسعار والمتغيرات الاقتصادية الأخرى .

يعتبر الطلب على النقود من العناصر الهامة في النظرية النقدية وأحد المتغيرات الرئيسية في جميع نماذج الاقتصاد الكلي في أي اقتصاد، مما يتطلب من واضع السياسة الاقتصادية تتبع سلوك المتغير ومعرفة العوامل المؤثرة فيه وحجم هذا التأثير وطبيعته ودرجة استقراره .

تكمن أهمية الطلب على النقود في تأثيره المباشر على فعالية السياسة النقدية، فاستقرار الطلب على النقود وإمكانية توقع التغيرات التي تطرأ عليه نتيجة العوامل المؤثرة فيه أمر حاسم بالنسبة لفعالية السياسة النقدية، حيث أن صياغة سياسة نقدية سليمة يتطلب تماسكا بين هذه السياسة ونموذج الطلب على النقود، ولمعرفة أهم المتغيرات التي تؤثر في الطلب على النقود تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ مستقبلا ومن بين الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية التي تكتسي أهمية

بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي الى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز وتعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية نظرا لإستعمالاتها الواسعة والمتعددة إذ يمكن رصد التغيرات الكلية المستقبلية لوضع خطط إقتصادية.

أهمية البحث :

يكتسي البحث أهمية كبيرة لكونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا بشكل مباشر في الطلب على النقود، كما تبرز أهمية هذا الموضوع في استخدام التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي الكلي خاصة القياس الاقتصادي بهيكله العوامل التي تحدد الظواهر في شكل دوال رياضية تقيس مدى تأثير هذه العوامل وبمقدار كمي،

وتقدير معادلة الطلب على النقود وفهم العلاقة بين هذا المتغير الحساس وبين المتغيرات لأن إيجاد معادلة للطلب على النقود تساعد في رسم السياسات النقدية، المؤثرة فيه إحصائيا لفترات قادمة، إذ يمكن من خلال هذه المعادلة والنتائج المستخرجة منها وضع تنبؤات للمستقبل من أجل تقدير كمية النقود المطلوبة في الاقتصاد .

أهداف البحث :

تتجلى أهداف الدراسة في ما يلي :

- عرض الجوانب النظرية المتعلقة بظاهرة الطلب على النقود وإسقاط ذلك على واقع الطلب على النقود في الجزائر.

- محاولة بناء نموذج يفسر سلوك الطلب على النقود في الجزائر.

- معرفة درجة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في دالة الطلب على النقود في الجزائر.

- استخدام هذه الدوال في التنبؤ بالمستويات المستقبلية للطلب على النقود في الجزائر.

تحديد إطار الدراسة :

تعتبر الدراسة دراسة اقتصادية كلية، أي تمس الجانب الاقتصادي الجزائري، كما تتجلى فترة الدراسة التي تم تحديدها خلال 2000 _ 2015 م بما فيها فترة المحاكاة والتنبؤ المستقبلي لأن الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة يميل إلى التوجه الليبرالي القائم على اقتصاد السوق وأنه اقتصاد محرر ماليا واقتصاديا.

الإشكالية :

على ضوء هذا العرض ' ومحاولة معرفة المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيرا على الطلب على النقود في

الإقتصاد الجزائري سنقوم بطرح الإشكالية التالية :

ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هو دور النقود في السياسة الاقتصادية ؟
- ✓ ما هو واقع الطلب على النقود في الجزائر؟
- ✓ ما هي أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي الجزائري ؟
- ✓ كيف يمكن بناء نموذج قياسي إقتصادي للطلب على النقود في الجزائر والتنبؤ به ؟

- الفرضيات :

بناء على الإشكالية السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- ✓ تلعب النقود دورا هاما في الحياة الاقتصادية .
- ✓ يطلب الأعوان الاقتصاديون النقود في الجزائر من أجل تسوية المعاملات وبدافع الاحتياط.
- ✓ في ظل التغيرات الداخلية والخارجية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري، تتجه المستويات المستقبلية للطلب على النقود في الجزائر نحو الارتفاع .
- ✓ أهم المتغيرات التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر هي سعر الصرف ،سعر الفائدة ، معدل التضخم ، الإنتاج المحلي الإجمالي.

المنهج المستخدم :

لمعالجة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع فالمنهج الوصفي يسمح لنا بفهم الطلب على النقود كيفية قياسه والمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر عليه من خلال إستخدام الأدوات القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والطلب على النقود، أما المنهج التحليلي فيسمح لنا بتحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر من خلال تحليل نتائج الإقتصاد القياسي من خلال الدراسة التحليلية القياسية والإقتصادية للنموذج المقدر الذي يمثل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختارة والطلب على النقود.

الدراسات السابقة :

تحتل الدراسات التطبيقية التي تهتم بدراسة الطلب على النقود ومحدداته مكانة هامة في الاقتصاد النقدي، وقد اقتصرَت الدراسات الأولى في هذا المجال على قياس سرعة التداول والعوامل المؤثرة فيها في المدى الطويل، وبعدها ظهرت الدراسات التطبيقية الحديثة للطلب على النقود وكان أولها سنة 1936 على يد جون مينار كينز في كتابه "النظرية العامة للتشغيل" الفائدة والنقود"، واهتمت معظا بقياس دالة تفضيل السيولة ومحاولة إضافة متغيرات أخرى للدالة، ولكن كان موضوع الصياغة الرياضية المناسبة والمتغيرات المفسرة في الدالة محل اختلاف بين هذه الدراسات حتى وقتنا الحالي، ويرجع ذلك إلى عوامل عدة منها: ظروف الدولة موضوع الدراسة من حيث درجة النمو والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، واختلاف النطاق الزمني للدراسة والهدف منها، ويضاف إلى ذلك التطورات المستمرة والمتلاحقة في أساليب القياس أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فان تأثره بالتبعية الكبيرة للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في الأسواق الدولية للطاقة أثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وهذا ما زاد من أهمية الاهتمام بموضوع الطلب على النقود وبالمتغيرات التي تحدده ودرجة استقراره.

من اهم الدراسات التي عالجت موضوع الطلب على النقود في الجزائر من منظور النمذجة القياسية هي:

مصطفى سحنون : مذكرة ماجستير بعنوان "تقدير دالة الطلب على النقود باستخدام نماذج القياس الإقتصادي" وكان الهدف الرئيسي من الدراسة معرفة درجة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية في دالة الطلب على النقود في الجزائر وذلك عن طريق تقدير نموذج قياسي يحدد المتغيرات المؤثرة، وقد توصلت الباحثة الى أن كما أن النموذج المتوصل اليه من خلال الدراسات التطبيقية كشف أن دالة الطلب على النقود في الجزائر تتحكم فيها المتغيرات الاقتصادية الـمتمثلة في: الإنفاق الحكومي، معدل الفائدة على الودائع،

الابتكارات المالية

حنان بن سالم:مذكرة ماستر بعنوان:"دراسة قياسية للطلب على النقود في الجزائر"حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد أهم العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر وكذلك قياس كل من المرونة الداخلية والسعرية كما تهدف أيضا الى اختبار مدى استقرار هذا الطلب وتحديد أنسب لتعريف النقود بهدف المساعدة على صياغة سياسة نقدية ملائمة وفعالة.وقد توصل الباحث الى نموذج بعد تصحيح الأخطاء ممثلا بمعادلة واحدة وبعد تفحصه باستخدام اختبارات مختلطة وجد أنه قوي ومستقر, الأمر الذي يؤكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل للطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بالمفهوم الضيق في الجزائر.

عنتر عبد المومن:مذكرة ماجستير بعنوان"دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقدي الجزائر" وقد هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهم الاصلاحات القطاع المصرفي المطبق من طرف الحكومة من أجل تحرير اقتصادها من التبعية الكبيرة لعائدات المحروقات ونتائج كل منها خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لتغير أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ثم قام ببناء نموذج قياسي للطلب على النقود في الجزائر باستعمال نوعين من النماذج القياسية أولها تقنية الإنحدار الخطي المتعدد كأسلوب بسيط للنمذجة, أما ثانيها فتعتمد على طرق متطورة بالنسبة للتقنية السابقة حيث أن تقنية أشعة الإنحدار الذاتي تأخذ في الحسبان العلاقة المتداخلة بين المتغيرات الاقتصادية بالإضافة الى المشاهدات السابقة للمتغيرات المستعملة .

خطة البحث :

طبقا للإشكالية العامة للبحث ومن اجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها,مع الأخذ بعين الإعتبارالفرضيات التي ينطلق منها البحث وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم الدراسة الى ثلاث فصول:

يتناول الفصل الاول الإطار العام للطلب على النقود من خلال مبحثين:الأول يتناول المفاهيم الأولية المتعلقة بالطلب على النقود كالنقود والكتلة النقدية والأرصدة النقدية، أما المبحث الثاني فتناول أهم النظريات الاقتصادية المفسرة للطلب على النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية, النظرية الكينزية للطلب على النقود, النظرية الكمية الحديثة لفريدمان)

أما الفصل الثاني: فقد تناول واقع الطلب على النقود في الجزائر، من خلال مبحثين: الأول تناول الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أما المبحث الثاني فتناول تحليل تطور الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة وبعض المؤشرات النقدية الهامة في الجزائر.

وأخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي والمتمثل في الدراسة القياسية والتحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية على الطلب على النقود خلال الفترة 2000_2015 م من خلال بناء نموذج إقتصادي قياسي واختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية والإقتصادية والقياسية ثم استخدامه في عملية التنبؤ.

ثم قمنا بحوصلة أهم الأفكار التي جاءها هذا البحث و قمنا بصياغتها في شكل خاتمة عامة ، بالإضافة إلى إبراز النتائج التي تم التوصل إليها .

مصادر البيانات الإحصائية :

تعتبر مسألة البيانات الإحصائية واحدة من المسائل الصعبة التي يواجهها الباحث ، و ذلك لصعوبة الحصول عليها ، و حدد البعد الزمني للدراسة من سنة 2000م إلى غاية 2015م ، وهي عبارة عن معطيات سنوية مأخوذة من البنك الدولي ، والديوان الوطني للإحصائيات.

الفصل الأول :
الإطار النظري للطلب على النقود

تمهيد :

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقد تاريخيا الا انه من المتفق عليه بان الانسان قد عرفه منذ الاف السنين، و قد مر النقد بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة و ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت كل مرحلة من مراحل التطور، و في نفس الوقت كان للنقد دور مهم على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعيشية او على مستوى المجتمع عموما، و مع انه لا خلاف في ان الناس استعملوا النقد منذ فجر التاريخ الا ان المجتمع البشري قد عرف نظام المقايضة اولا لانها تفي باحتياجات الاقتصاد البدائي دون ما ضرورة لاستعمال النقد ولكن ما ان يرتقي هذا الاقتصاد ويتطور حتى ينضج عجز المقايضة عن الوفاء باحتياجاته و عندئذ ينتقل المجتمع مدفوعا بضغط الحاجة الى استنباط وسيلة افضل لتداول السلع والخدمات، الا وهي مرحلة النقد، اي مرحلة اختبار سلعة معينة ذات قبول عام بين الافراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود، وهكذا أصبحت السلطات النقدية تسعى في معرفة كمية النقود المتداولة، ، قصد الحفاظ على التوازن النقدي ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي.

إذن نظرا لأهمية الطلب على النقود وللاهتمام البالغ الذي يوليه الاقتصاديون لهذا المتغير، كان لا بد من التعرض لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بهذا المتغير، حيث نتناول في هذا الفصل مفاهيم عامة حول الطلب النقود ثم نتناول ماهية السياسة النقدية، ثم نتطرق في الأخير إلى النظريات البارزة المفسرة للطلب على النقود حسب تعاقبها التاريخي.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

المبحث الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

يعد الطلب على النقود من المتغيرات الهامة التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية، لذلك اهتمت العديد من النظريات النقدية بدراسة الطلب على النقود بغية تحديد الدوافع الكامنة التي تقف وراء طلب الوحدات الاقتصادية للنقود، والمتغيرات التي تفسر سلوكها في حيازة الأرصدة النقدية وتعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الرئيسية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية لذا درسها الإقتصاد الكلي ففي هذا المبحث سنتطرق الى بعض المفاهيم للطلب على النقود وكيفية قياسه.

المطلب الأول : النقد بين التعريف والأهمية والمقاييس المتعلقة به (مفاهيم أولية حول النقود)

إن اي مبتدئ لدراسة النقد يعتقد ان هناك شيئاً معيناً مرتبطاً بالطبيعة استخدام في كل الاوقات وفي كل الاماكن كوسيلة للتبادل والمعاملات، و سيجد ان هذا الاعتقاد مدون في تاريخ النقود، ذلك لان هناك الكثير من الاشياء المتباينة قد استخدمت كوسيط في التبادل و من امثلة هذه الاشياء المشية والاصواف والارز و الشاي والتبغ والجلود وغيرها .

لذلك كان ضروريا التطرق الى نظام المقايضة وكيفية التبادل المباشر للسلع في تاريخ المجتمعات القديمة .

1 - نظام المقايضة وطريقة التبادل

ان النشاط الاقتصادي في تاريخ المجتمعات البدائية القديمة كان يتميز بفكرة الانتاج الذاتي، اي تنتج ما تحتاج اليه من سلع وخدمات و بمرور الزمن وزيادة عدد السكان ظهر التخصص في الانتاج مما ادى الى وجود فائض من السلع و من ثمة نشأت الحاجة الى مبادلة الفائض من الاستهلاك الذاتي بما هو فائض عند الاخرين و بالتالي ظهرت النقود هنا في شكلها السلعي و بدأت جميع المعاملات ترتكز على المقايضة اي التبادل المباشر للسلع¹.

¹ ضياء مجيد الموسوي، بدون سنة نشر، ص 46

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

أ - تعريف المبادلة : المبادلة هي عملية التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء آخر وهي بمثابة همزة وصل بين منتج السلعة ومستهلكها

ب - مفهوم نظام المقايضة : يعتبر نظام المقايضة مرحلة متطورة للانسان، وللحياة الاقتصادية أيضا بحيث الافراد ينتجون سلعا تزيد عن حاجتهم اليها، فبدات الحاجة تظهر الى الفائض من السلع وازدادت الرغبة في تبادل الفائض من الانتاج حتى ظهر السوق في شكل مان يعتاده كل من يملك فائضا من منتج معين، وفي حاجة الى منتج اخر¹، وبالتالي فان المقايضة تعني مبادلة سلعة بسلعة اخرى أو خدمة بخدمة اخرى بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال قمح بخروف أو خدمة زراعة مقابل خدمة سقي، أو خدمة حصاد لقاء جزء من هذا المحصول الي تم حصاده .

أما قبل مرحلة المقايضة فهي توجي باقتصار العملية الانتاجية للافراد على الاكتفاء الذاتي لكل منهم، أي ان الفرد كان ينتج كل ما يحتاجه دون زيادة عن ذلك تكون موضوعا للتبادل، وعندما بدأ التعاون بين الافراد ضمن قبائل، تزايد الانتاج وعرف الانسان نوعا من التخصص وتقسيم العمل البسيط، فبدأت كل قبيلة تتقن وتتخصص في عمل معين، وتنتج ما يزيد عن حاجتها، وتحقق فائضا من الانتاج لسلعة معينة او عدد قليل من السلع، في حين نجد أن الفرد أو القبيلة في حاجة الى سلع أخرى، ومن هنا ظهرت المقايضة كطريقة أو كنظام يقوم بتبادل الانتاج وفقا لحاجات الافراد والقبائل وهو الامر الذي يسمح بالتخصص ورغبة الافراد في تبادل السلع لتحقيق إشباع متنوع، وهذا يظهر مدى تحول الهدف من الانتاج اي من مجرد الاكتفاء الذاتي للفرد أو للقبيلة فقط الى الانتاج من أجل التبادل في السوق ولقد كان التوزيع للانتاج تلقائيا و داخليا حسب النظام الاجتماعي السائد في تلك العصور البدائية الاولى لكن احتياجات الافراد لم تظل ثابتة ورغبتهم جامدة، ثم إن أساليب الانتاج لم تبقى بدائية، إذ تغيرت الرغبات و تطورت الاساليب و فنون الانتاج، فانتقل الانسان الى مرحلة الانتاج المتخصص، لينتقل من اقتصاد المبادلة الى اقتصاد المبادلة والمقايضة²

1-:محمود محمد نور، أمس ومبادئ النقود والبنوك، كلية التجارة جامعة الازهر، مصر، بدون تاريخ ص9.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

فالمقايضة إذن هي مبادلة سلعة بأخرى وبشكل مباشر بدون نقود، وكل المؤرخين يقولون بأن الحضارة بدأت بهذه المبادلات المباشرة بدون نقود، وهو التبادل الذي تأخذ فيه سلعة مكان أخرى عند التبادل.¹

2- ماهية النقد و انواعه

بدأت فكرة ظهور النظام النقدي عن طريق تحديدي معدل حسابي لامكانية إتمام عملية المقايضة، ففي البداية استعملت بعض السلع نقودا بسبب قيمتها الاستعمالية، فكانت الصفة المحددة للسلعة كنقود هي فائدها المحدودة سواء في مجال الاستهلاك او في مجال الانتاج ن ثم بعد ذلك استخدمت الوسائل الثمينة كوسيلة للتبادل بسبب ندرتها .

وتطورت هذه الصفة من القبول الاختياري الى القبول الاجباري بحلول إدارة الدولة، و أصبحت النقود الورقية الصادرة عن مؤسسات الدولة (البنك المركزي) ملزمة للجميع² .

أ-تعريفات النقود :

لا يوجد مفهوم محدد، ومتفق عليه للنقود، وذلك بسبب اختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها للنقود يرى الاقتصادي روبيستون (D.H.Robertson) في (كتابه المعروف النقود "Money") أن النقد "هو كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع إلتزامات الاعمال"³، كما عرف النقد بأنه " أي شيء شاع استعماله و تم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم أما الإقتصادي بينو (R.Peneu) فيرى ان النقود "هو مجموع وسائل الدفع المستعملة لاتمام كل المدفوعات على كامل الاقليم"⁴ .

وعرفها الاقتصادي هنري غبتون (Henri Guitton) في كتابه النقد " إن النقد هو اساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون "

²ضياء مجيد الموسوي، بدون سنة نشر، "الاقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر،

¹ -HENRI GUITTON, LA MONNAIE, DALLOZ, 3EMME ED, 1974,P22.

²د.ضياء المجيد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر الجزائر 1993، ص21.

³ : D.H.Robertson, Money,London, Nisbet .And co .ltd, 1948,P.2.

⁴ : R.Penau, les institutions financières, 2eme éd ? Revue Banque, 1982,P.14 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

و بالتالي نلاحظ أنه يمكننا أن نصنف التعريفات في اتجاهات ثلاثة:

1 - الإتجاه الأول : أصحاب هذا الإتجاه فيميلون إلى تعريف النقد بوظائفه الأصلية فقط و خاصة وظيفتا وسيط للتبادل و مقياس للقيم، و في هذا الإتجاه يمكن أن يعرف النقد على أساس هتين الوظيفتين الأصليتين و ذلك بأن النقد "هو أي شئ يتمتع بقبول عام كوسيط للتبادل و كمقياس للقيم" وهذا الإتجاه من التعريف يركز على ما يلي : لا يستثني من النقود أي شئ، بل يشمل النقد كل ما يلاقي قبولا عاما لدى المجتمع يركز أيضا التعريف على القبول العام و ليس القبول الخاص، و القبول في جميع الظروف العامة و ليس في ظروف معينة استثنائية.

أيضا يركز التعريف على الوظيفتين الأصليتين (مقياس للقيم، وسيط للتبادل)

2- الإتجاه الثاني : يعتبر النقد سلعة مثل السلع الأخرى و هذا يرجع الى سببين :

أ - إن النقد تاريخيا مر بعدة تطورات، فبدأ بسلعة الى أن صنع من الذهب و الفضة التي تستخدم في أشياء يحتاجها الإنسان.

ب إن النقد يحتوي على منافع مثل بقية السلع. فهو يؤدي خدمات للإنسان من خلال وظائفه. و هذا الإتجاه ينتقد من عدة أوجه :

* إن الطلب على السلعة مثل (الذهب و الفضة) من أجل استعماله يمثل نسبة ضئيلة من مجموع الطلب فلو فرضنا أن البنوك المركزية تمتنع عن شراء الذهب¹، فإن النقود و السبائك الذهبية ستخرج الى السوق و هذا ما يؤدي الى إنخفاض سعر الذهب في السوق و هذا ما يؤكد أن استعمال الذهب كنقد هو الذي يمنحه تلك القيمة التجارية العالمية

¹ غالب عوض الرفاعي و عبد الحفيظ بلعربي، 2002 ص 96

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

*كما أن القائلين بأن النقد هو سلعة مثل بقية السلع، لكن الفرق يبدو بين النقد و السلعة من خلال اعتبار السلعة شيء مرغوب فيه لسد حاجة قيمتها تتحدد بمقدار سدها لتلك الحاجة، أما النقد فتتحدد قيمته بمقدار ما يساوي من سلع أو خدمات لسد حاجته فهو يستعمل من أجل الشراء أو تسديد ديون. و بالتالي فليس من الضروري أن يكون للنقد قيمة ذاتية خاصة به مثل بقية السلع الأخرى، كما أن النقد هو مال ليس ككل الأموال المملوكة فهو يتيح لصاحبه حيازة أي سلعة معروضة في السوق. و من هنا قال إندرسون " إن النقد حامل حق الخيار"¹

3-الإتجاه الثالث :يعرف النقد على أساس قيامه بكل الوظائف و بالتالي هو أي شيء يكون أداة للتبادل و مقياس للقيم و مخزن للقيم و معيار للمدفوعات الآجلة و في هذا التعريف نرى أنه خرج من الإطار النظري في تعريف النقد الى الإطار العملي، و بالتالي فإن كل أشكال النقد يجب أن تؤدي هذه الوظائف أما الشيء الذي لا يؤدي هذه الوظائف لا يعتبر نقداً.

و نعتقد أن بعض هذه الوظائف يمكن أن تؤديها حتى السلع الأخرى مثل وظيفة مقياس للقيم ووظيفة مستودع للقيمة التي يمكن أن ترتبط بالمعنى الواسع للنقود فتضاف الودائع لأجل، و بالتالي هناك الكثير من البدائل لأن تؤدي هذه الوظيفة و لا تكون وسيلة للمبادلات.

ويمكن القول أن النقد رغم أنه كان من الموضوعات الأولى التي جذبت الإنتباه الفكري وكان مركز البحث الإقتصادي فإنه لليوم لا يوجد اتفاق تقريبي عما يجب تحديده بالمصطلح، ولذلك يوجد بين الإقتصاديين كثير من المفاهيم المختلفة بعدد الكتاب عن هذا الموضوع.

والتالي يمكننا أن نقدم تعريفاً شاملاً للنقد فهو أي شيء تتوفر فيه ثلاثة عناصر:

. أن يحظى بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع.

تكون وسيلة لتسديد الديون و دفع قيمة الإلتزامات في كل مكان و زمان : تمنح لصاحبها قوة شرائية من الناحية

الاقتصادية تمكنه من إشباع حاجاته ورغباته

¹محمد السمان، موجز الإقتصاد السياسي ج 2، المطبعة جامعة دمشق 1975، ص 13

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

أن تكون قوته الشرائية تؤدي الى السداد الفوري التام و النهائي للدين.

-- وبالتالي النقود هي "أي شيء يؤدي وظيفة النقود ويحظى بالقبول العام ". وهذا هو التعريف الوظيفي للنقود

النقود هي "أي شيء يلقي قبولا عاما شاملا في التداول من أجل شراء السلع "والخدمات وسداد الدين"، وكذلك يجب أن نميزها عن الدخل والثروة . أن تكون وحداتها متماثلة، لا تبلى بسهولة ولا تتلف نتيجة تداولها، تكون سهلة الحمل والإحتفاظ بها تكون نادرة نسبيا¹

ب - وظائف النقود:

تعتبر النقود أداة هامة في التجارة، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول، و النقود هي أكثر الاموال تداولاً و أشدها سيولة بغض النظر عن طبيعتها ونوعها ، وتتوقف كفاءة النظام النقدي على مدى قيام النقود بأداء وظائفها، وتختلف هذه الوظائف من حيث المصدر، وأولوية الهدف ، ونطاق التطبيق، فهناك الوظائف الأساسية ذات الطابع النقدي البحت، والمرتبطة بالنشأة التاريخية للنقود، وهناك الوظائف المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وتطور هذا النشاط في الاقتصاديات المعاصرة

-النقود وسيط في المبادلة أو وسيلة للتبادل :بعد ظهور التخصص وتقسيم العمل أصبح سد حاجات الأفراد في المجتمع متوقف على مبادلاتهم فيما بينهم للسلع والخدمات، وبعد أن كان يتم وفق المقايضة، أصبح هناك وسيط في عملية التبادل، فصاحب السلعة الذي يريد مبادلتها بسلعة أو خدمة أخرى يبحث عن شخص يرغب فيها ليبيعه إياها مقابل النقود، ثم يبحث عن السلعة التي يريدتها ليشتريها بهذه النقود، وعليه قامت النقود بوسيط التبادل. لأن ليس الهدف من النقود استهلاكها مباشرة (لا تطلب النقود لذاتها) بل هي الوسيلة المستخدمة للحصول على السلع والخدمات والأصول المالية دون اللجوء الى المقايضة. لذلك يقال عن النقود قدرة شرائية عامة.

¹- مصطفى رشيدى شبيخة، الاقتصاد الاقتصاد النقدي و المصرفي،الدار الجامعية، 1985 ص 62

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

-النقود مقياس للقيم :تستخدم النقود لقياس قيمة السلع والخدمات في الاقتصاد، كما يستخدم الكيلو غرام لقياس الوزن، والكيلو متر في قياس المسافة حيث أن استخدام سلعة كمقياس للقيم قد ذلل أكبر عقبة اعترضت عقد صفقات المقايضة، فعندما يتفق أفراد مجتمع معين على وحدة نقدية معينة لاستخدامها معيارا للقيمة تنسب إليها قيم السلع المختلفة حتى يتمكن أفراد هذا المجتمع من مقارنة القيم التبادلية لجميع السلع المتداولة في السوق فالنقود : وحدة للتحاسب أي أنه يقيس لنا القيمة الفعلية للسلع والخدمات، هذا و تقوم كل دولة بتحديد سعر السلعة او الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها في هذه الدولة كالدينار مثلا.

- النقود وسيلة للمدفوعات الآجلة : بمجرد أن يصبح النقد مقياسا للقيمة ووسيط للتبادل فإنه لا يمكن تجنب ان تصبح وسيلة المدفوعات المؤجلة او الدفع في المستقبل، فالنظام الاقتصادي الحديث يتطلب وجود قدر كبير من العقود التي يكون فيها الدفع مستقبلي، ومعظمها عقود لدفع أقساط و ديون يحدد فيها الدفع في المستقبل بعدد من الوحدات النقدية، هذا وتعتبر النقود وسيلة جيدة للدفع المؤجل طالما بقيت تحتفظ بقوتها الشرائية الخاصة بها .

- النقود كمستودع(مخزن) للقيمة أو الثروة : بمجرد أن استخدام النقد كوسيلة للتحاسب و أصبح مقبولا قبولا عاما كوسيلة للدفع، فلا شك أنها سوف يستخدم على نطاق واسع كمخزن للقيمة، تتميز النقود المعاصرة بخفة وزنها وسهولة حفظها كما أنها تجنب حائزها تكاليف التخزين والتلف، فحامل النقود في واقع الامر إنما هو حامل لقوة شرائية عامة يستطيع أن ينفقها عبر الزمن للحصول على السلع الي يرغب في شراؤها في الوقت المناسب¹، وهو يعلم أنها ستكون مقبولة في أي وقت مقابل أي سلعة أو خدمة يريدها، لذلك فالنقد يعتبر مخزن جيد للقيمة و التي بواسطتها يمكن مواجهة حالات الاستعجال غير المتوقعة و لدفع الديون

¹- سهير محمود معتوق، أصول الاقتصاد، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996، ص، 94 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

المحددة بواسطة النقود وهنا يجب مراعاة ان النقد يكون مخزن جيد للقيمة إذا بقيت القوة الشرائية له مستقرة وثابتة .

- النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية :لو علمنا أن النقود متغير اقتصادي¹ يمكن أن يؤثر على الادخار والاستثمار، الاستهلاك، العمالة، الإنتاج، الدخل، لأدركنا مدى أهميتها كأداة للسياسة النقدية فعن طريق السلطات النقدية يمكن التحكم في كمية النقود سواء بزيادتها أو الحد منها وهنا تستطيع الدولة التأثير على مسار الأنشطة الإنتاجية كما أن هذه الوظيفة لا تقتصر على النقود فقط بل هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية.

ب-أنواع النقود :

هناك العديد من الاسس لتحديد أنواع النقود، فالاساس الاول الذي تصنف به أنواع النقود هو التطور التاريخي له، فلقد مر النقد بمرحلة النقود السلعية ثم مرحلة النقود الورقية و اخيرا النقود المصرفية. يمكن تقسيم النقود حسب تطورها التاريخي إلى نقود سلعية ونقود ائتمان :

■ النقود السلعية الكاملة : مثل الصك الذهبي التي يختفي فيها عنصر الائتمان لان قيمتها النقدية تتعادل مع قيمتها التجارية، ولكي تكون هذه النقود ذات قيمة كاملة يجب ان تتوفر فيها شرطان هما :

- ✓ إمكانية تحويل من هذا الاستخدام غير نقدي بدون تكلفة .
- ✓ إمكانية صك المعدن في صورة نقود بدون حدود وبدون تكلفة .

¹- سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ،ص 96 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

ولاشارة فإن النقود السلعية ذات القيم الكاملة قد اختفت من الاستعمال في الوقت المعاصر، إلا أن بعض المجتمعات أو بعض الافراد يرغبون في العودة الى هذا النوع من النقود السلعية¹ ذات القيمة الكاملة لكونهم يعتقدون انها تحمل مميزات لا تتوفر في غيرها وهي :

❖ ان هذا النوع من النقود السلعية ذات القيمة الكاملة يوفر لهم الثقة باستمرار، فهي نقود يمكن تحويلها الى استعمالات اخرى غير النقد² بدون خسارة او تكلفة، وهذا يعني أن النقود يتضمنها قيمة المعدن التي صنعت منها للاستخدامات الصناعية، وان قيمة المعدن ترتبط فقط بالكمية المعروضة منه و الطلب عليه للاستعمالات غير النقدية، ولكن هذا التحليل يرد بان عليه بان قيمة المعدن تتحدد بالطلب الكلي عليه و العرض الكلي منه سواء كان للاستعمال النقدي او غيره .

❖ كما يرغب البعض التعامل بهذه النقود لان التعامل بها يمكن التحكم فيه لكونها تتمتع بالكميات المحددة و المعروفة لدى السلطات النقدية وبالتالي الحد من خلق النقود و هذا يعود الى عدم وجود النقود الورقية و النقود المساعدة، وهذا ما يقلل من انتشار التضخم، ولكن هذا ليس دوما صحيحا فقد تحدث بعض التيارات التضخمية، نتيجة إما لزيادة إنتاج هذا المعدن اي يستخدم كـنقود و إما لنقص استخدامه في الاغراض الاخرى غير النقدية، كما أنه قد يسبب ذلك الكساد، إذا حدث عدم توفر هذا المعدن بالشكل الذي يتناسب مع نمو الانتاج .

--- منذ ظهور النقود الورقية في القرن السابع عشر أخذت تنافس النقود السلعية في التداول النقدي، ومع

إعلان الحرب العالمية الأولى عام (1914) فرضت معظم الدول التداول الإجباري

للقود الورقية وقامت بسحب الذهب لغرض استعماله في شراء مستلزمات الحرب أو الاحتفاظ به لاستعماله عند الضرورة لتثبيت قيمتها في الخارج، وبشكل عام لم تعد المسكوكات الذهبية إلى التداول منذ ذلك التاريخ.

1سهير محمود معتوق، أصول الاقتصاد، مكتبة عين الشمس، القاهرة، 1996، ص 94،
2Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme ed, 1974, p22

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

النقود الائتمانية: النقود الائتمانية هي كل ما تعرفه النظم النقدية الحديثة اليوم من

أنواع النقود، حيث على خلاف النقود السلعية التي لا تتفاوت قيمتها كنقد بدرجة محسوسة عن قيمتها كسلعة، تتميز النقود الائتمانية بأن قيمتها النقدية تتجاوز بكثير قيمة المادة التي صنعت منها ظهرت النقود الائتمانية بعدما أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب، أي عدم تحويل الاوراق النقدية المصدرة من قبل البنك المركزي الى ذهب، وبالتالي أصبحت النقود الورقية إلزامية وهي نقود غير قابلة للصرف بالذهب و تستمد قيمتها من القانون، وهي اصطلاحا ترتكز على الثقة و إن الاستعمال جعل من عبارة "النقود الائتمانية" تخصص للإشارة الى النقود المجسدة¹ في اوراق البنك المصدرة فقط من بنك الاصدار "البنك المركزي"، و التي كانت في الاصل مضمونة بغطاء معدني أو عملات قابلة للصرف، إذن فظاهرة الثقة تطبق في وجود التغطية، ولكن حتى مع إختفاء التحويل ووضع الورق النقدي الالزامي

--تتميز بانقطاع الصلة بين قيمتها النقدية (الاسمية) و بين قيمتها التجارية (اي قيمتها كسلعة)، و على هذا الاساس احتفظت الدول بحق صك النقود لما يترتب على ذلك من أرباح تتمثل في الفرق بين القيمتين المذكورتين، بحث انها لو تركت هذا الامر للافراد سياترب على ذلك سعيهم للحصول على أقصى الارباح و إغراق الاسواق بكميات هائلة منها مما يؤدي الى تدهور قيمتها .

إن إختفاء الارتباط بين القيمة الاسمية و القيمة السلعية للنقود جعل النقود تتوفر على درجة كبيرة من المرونة في عرضها، فلم يصبح هذا العرض مقيدا بالغطاء المعدني بالمعادن النفيسة المتاحة، و إنما أصبح العرض النقدي مرتبطا باحتياجات النشاط الاقتصادي تتألف النقود الائتمانية من الأنواع التالية:

المسكوكات الرمزية والنقود الورقية ونقود الودائع، النقود الالكترونية.و أهم صور النقود الائتمانية هي :

➤ نقود تصدرها الدولة :

أ - عملات مساعدة ب- نقود مساعدة رمزية ج- أوراق نقد حكومية .

¹ أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، "النقود والتوازن الاقتصادي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 73

➤ نقود تصدرها البنوك :

أ-أوراق بنكنوت يصدرها البنك المركزي .

ب-أوراق نقد تصدرها البنوك الأخرى .

ج- الودائع تحت الطلب .

○ العملات المساعدة :تتكون من القطع المعدنية وتكون قيمة المعدن المصنوع منها أقل من قيمتها النقدية، ومن أمثلة هذه العملات في الجزائر الدينار، ونصف الدينار و 5 دنانير، و 10 دنانير...الخ، وهذه القطع تصدر في بعض الدول من قبل الخزينة العمومية و توضع في التداول من قبل البنك المركزي، ولهذا السبب فان الافراد يقبلون التعامل بها طالما أن الدولة هي التي تتكفل بإصدارها بكميات محددة وذلك لتسهيل المعاملات الصغيرة .و لا تشكل النقود المساعدة كمية كبيرة في حجم الكتلة النقدية المتداولة، ولهذا فإنها لا يمكن اعتبارها مؤشرا هاما على تطور الوضعية الاقتصادية والمالية لدولة ما .

○ النقود المساعدة الرمزية (المسكوكات الرمزية) :و تكون عادة نقودا ورقية، تمثل هذه النقود عادة في الاقتصاديات المعاصرة مجموعة النقود المساعدة لتلبية حاجات التداول صغيرة الحجم والقيمة، وتتميز هذه النقود بانقطاع الصلة بين قيمتها كسلعة وقيمتها كنقد رغم ما لقيمتها التجارية من شأن بمقارنتها مع النقود الائتمانية الأخرى

○ النقود الورقية الحكومية(النقود الورقية) :هي تلك النقود الورقية التي تصدرها الحكومة، ويظهر على بعض النقود تعهد الحكومة بسداد قيمة هذه النقود بصورة أخرى وهي عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها، وتمثل دينا معيناً في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها،¹ وجدت النقود الورقية أساسها ونشأتها تاريخيا في إيصالات الإيداع مقابل الاحتفاظ بالنقود لدى بعض التجار والصاغة الذين مارسوا مهنة الصرافة، واستخدام هذه الإيصالات كوسائل لتسوية المدفوعات وأداء المبادلات، وأصبحت النقود بعد

- 12Marie Delaplace, (2006), "Monnaie et Financement de l'économie", Dunod, Paris, France, 2eédition, p71

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

ذلك نقود ورقية مقبولة قبولا عاما¹، وتولت مهمة إصدارها في البداية بعض البنوك التجارية، ثم تم حصرها في السلطة النقدية، أي البنك المركزي في معظم الدول، وقد يحدث مثل هذا الإصدار في فترات

استثنائية . وأصبح قبول الأوراق النقدية إلزاما، أي القانون هو الذي يفرض بقوته التزام التعامل بها

○ البنكنوت : هي نقود ورقية يصدرها البنك المركزي في الدولة وتعتبر أهم أنواع النقود وأكثر شيوعا في جميع الدول المتقدمة والمختلفة، وتمثل دينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها الممثلة في البنك المركزي، كما ان البنك المركزي يخضع لقيود قانونية في إصداره للبنكنوت، منها قيد الاحتفاظ بنسبة معينة من رصيده من الذهب والفضة و عملات أجنبية قوية مما يصدر من بنكنوت، وذلك فهي مقيدة بحجم رصيده من الذهب والعملات الأجنبية، والهدف من هذا التقييد هو الحفاظ على العملة الوطنية واحتياجات المعاملات الاقتصادية، ويترب عن ذلك من عدم الاستقرار الاقتصادي، و يقوم بإصدار هذه النقود في بريطانيا بنك إنجلترا أو بنوك الاحتياط الفدرالية في الولايات المتحدة، اما في الجزائر فيصدر البنكنوت حاليا بنك الجزائر الذي يمثل البنك المركزي سابقا .

○ النقود الكتابية (الحسابات لدى البنوك التجارية) : النقود الكتابية هي الحسابات لدى البنوك التجارية ويقصد بها هنا الودائع، و تزداد الافراد لدى البنوك التجارية كلما زادت درجة المعاملات الاقتصادية و زاد التعامل بالشيكات، وتعتبر ودايع الافراد ديونا على البنك قابلة للدفع عند الطلب، و تتكون من مجموع الودائع لدى البنوك، لدى الخزينة، و مركز الشيكات البريدية، و تشكل في الدول المتقدمة نسبة هامة بالنسبة لمجموع الكتلة النقدية التداولية، ومن ثم فإن الودائع الجارية تؤدي وظيفة النقود، و هذه النقود ليست ملموسة فهي توجد في حساب في دفاتر أو سجلات البنك، و يجب أن نفرق بين الشيكات و هذه الحسابات

** نقود الودائع (الودائع تحت الطلب): إن اتساع النشاطات الاقتصادية بدرجة كبيرة جدا، اقتضى الأمر العمل على استخدام أنواع جديدة من النقود تناسب التطور والاتساع في هذه النشاطات، وبالشكل الذي يلي معه احتياجات المبادلات الواسعة المرتبطة بها، خاصة وأن تطور النظام المصرفي وفر الإمكانية لظهور هذه

¹ صالح مفتاح، (2005) ص 53

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

النقود، وهذا النوع من النقود هو نقود الودائع، أي ودائع الطلب، وهي الودائع الجارية التي يمكن السحب منها بأي مبلغ، وفي أي وقت باستخدام الشيكات¹، وبحدود بلغ الوديعة، وتسميتها بالنقود المصرفية أو نقود الودائع مرتبط بكونها ديون في ذمة المصارف لصالح المودعين

** النقود الالكترونية: هي عبارة عن حامل الكتروني ينطوي على قيمة تمثل حقا لصاحبه على مصدر

هذا النقد، والأصل أن إصدار هذا النقد يتم مقابل وديعة لا تقل قيمتها عن القيمة المصدرة، أي أن

النقد الالكتروني قائم على مبدأ " الدفع المسبق "

فالحسابات الجارية هي نقود الودائع بينما الشيكات هي وسيلة تداول هذه النقود، وبدون الودائع فإن الشيكات لا تساوي شيئا .

المطلب الثاني: الكتلة النقدية ومقابلاتها

قبل التطرق إلى ماهية الطلب على النقود يجب أن نتطرق أولا إلى مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها، والأجزاء المقابلة لها .

مفهوم الكتلة النقدية ومكوناتها :

تختلف مكونات الكتلة النقدية وإجراءات إصدارها من بلد إلى آخر باختلاف السياسات النقدية المطبقة في الاقتصاد وكذا تطور الجهاز المصرفي.

1/ مفهوم الكتلة النقدية :

أعطيت عدة تعاريف للكتلة النقدية منها:

أ - التعريف الأول: "الكتلة النقدية هي عبارة عن كمية وسائل الدفع المتداولة في بلد ما، وفي زمن معين"

¹ محمد المان الشريف (2010) ص 66

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

ب - التعريف الثاني: "الكتلة النقدية هي جميع وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والإدارات "

ج- التعريف الثالث: "الكتلة النقدية تعتبر التزاما يقع على عاتق الاقتصاد الوطني والذي تمثله المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيه من عائلات ومشروعات وهو الذي يمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات"¹

د- التعريف الرابع: "الكتلة النقدية هي كل الأصول التي تسمح بشراء السلع والخدمات، وتسوية . الديون على إقليم معين، وسهلة التحول إلى وسيلة دفع بأقل مخاطرة في رأس المال "

إذن تعتبر الكتلة النقدية ديناً على عاتق المؤسسات التي تصدره (البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية في بعض الدول)، وذلك اتجاه حائزيه من القطاع غير المصرفي (العائلات، المشروعات)، وبالمقابل هو حق لهؤلاء على الدولة.

2/ مكونات الكتلة النقدية

يمكن أن نميز بين نوعين من مكونات الكتلة النقدية وذلك حسب درجة السيولة:

1-المتاحات النقدية : و هي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الافراد و المؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة و الاصل النهائي الذي يمكن أن تتحول إليه كافة الاصول، في حين لايمكنه ان يتحول إلى أصل اخر اكثر سيولة، وينطبق هذا المفهوم على كل من النقود الائتمانية و النقود المصرفية بما فيها :

- القطع المعدنية: وهي القطع التي يسكها البنك المركزي والتي يستخدمها لناس في الدفع، وتكون قيمتها صغيرة ومهمتها تسهيل عملية الدفع اليومية.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

- الأوراق المركزية: وهي الأوراق التي يصدرها البنك المركزي ولها قيمة مفروضة، ويعد منها في الكتلة النقدية كل ما يوجد خارج البنك المركزي سواء عند الأفراد أو المنشآت أو البنوك أو الإدارات أو الخارج.

* النقود الكتابية : ويعد منها الأرصدة الدائنة لمختلف الحسابات :

- الحسابات للاطلاع على البنوك؛

- الحسابات البريدية؛

- ودائع الأشخاص والمنشآت لدى البنوك؛

- الودائع لدى الخزينة العمومية.

2-المتاحات شبه النقدية : وتمثل مجموع الاصول التي يختفي فيها الجوهر النقدي و تعرف بشبه النقود، وتعتبر وسائل دفع غير سائلة ولا يمكن إستعمالها مباشرة وتتضمن الودائع التالية :

- الودائع لأجل : حيث لا يمكن لأصحاب الودائع استعمالها إلا بعد إنقضاء الاجال المحددة و المتفق عليها بين المودع و المؤسسة المالية¹، و يقابل ذلك مقدار فائدة يحصل عليه المودع .
- الودائع بإخطار: و يتعلق الامر بالودائع التي لا يمكن السحب منها إلا بإشعار البنك بمدة زمنية متفق عليها من قبل، و هذا قبل السحب .
- الودائع تحت الطلب على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطى الحق لاصحابها في الحصول على فائدة، غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الاموال باستخدام الشيكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الايداع على دفتر خاص يكون بحوزة صاحب الحساب
- الاصول المالية ذات تواريخ استحقاق قريب : و تضم كل من :

¹ Marie Delaplace, (2006), "Monnaie et Financement de l'économie", Dunod, Paris, France, 2eédition, p71

-- السندات الخاصة (سند الامر، السفتجة، الكمبيالة، سند الرهن). وكذا
سندات الصندوق .

-- السندات العامة، وتشمل الخزينة القصيرة الاجل، أو ما يعرف بأذونات
الخزينة وهي تستخدم في حالة وقو الخزينة في ذائقة مالية، إضافة الى السندات
بالحساب الجاري .

مقابلات الكتلة النقدية

المقابلات النقدية هي مجموعة من الذمم التي تحدث كلما وقع إصدار كمية من النقود، لأن كمية النقود
المتداولة داخل الاقتصاد تعتبر بمثابة التزام بالنسبة للجهة المصدرة له، وتتمثل المقابلات النقدية فيما يلي:
للكتلة النقدية ثلاث مقابلات تتمثل في :

أ- الاصول الخارجية: وتتمثل في كل من الذهب و العملة الصعبة و احتياطات الصرف، و يمكن إعتبار
الاصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية¹، و يتم الحصول على هذه الاصول نتيجة العمليات
التجارية و المالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي .

الذهب: يتكون الرصيد الذهبي في لحظة معينة من مجموع السبائك و القطع النقدية الذهبية لدى البنك
المركزي، إذن هو صافي العمليات التي أجريت على الذهب. ويستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد
القانوني ولكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب، فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد، و يستعمل الذهب في
التسويات الدولية، إذ عادة ما تلجأ الدولة إلى استعمال الذهب في المدفوعات الخارجية عندما يحدث عجز في
ميزان المدفوعات أثناء حدوث الأزمات الاقتصادية، حيث تفقد الدول ثقتها في العملات الوطنية، إذ يمثل
الذهب قوة شرائية عالمية .

العملات الأجنبية: إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات مع
العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية بالعملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعية 1985 ، ص

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو جذب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محليا، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ما قيمة ذلك بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سببا في إصدار عملة وطنية جديدة وفق المخطط التالي :

الصادرات إلى الخارج ← الحصول على الذهب والعملات الأجنبية ← يقوم البنك المركزي بتحويل ما قيمة ذلك إلى عملة وطنية ← زيادة إصدار العملة الوطنية ← ارتفاع رصيد العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

في حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال خارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع نقودا وطنية للبنك المركزي الذي يعطيه عملة أجنبية لتسديد ديونه وهكذا ينخفض احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي وينخفض معه في نفس الوقت النقد المتداول في الاقتصاد.

ب- القروض المقدمة الى الخزينة (الذمم على الخزينة العمومية): وتعتبر أحد مقابلات الكتلة النقدية وهي عبارة عن القروض تطلبها الخزينة العمومية من ذلك البنك المركزي، و المؤسسات المالية و الافراد، و إن ارتفاعها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة، كما يؤدي انخفاضها إلى تقلص في كمية النقود .

ونجد فيها مايلي :

-السندات العمومية الموجودة بمحفظة البنوك : وتتمثل في عملية حجز مبلغ معين من النقود من قبل كل بنك لفائدة الخزينة العمومية¹، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، ويكون هذا الحجز وسيلة لتمويل الخزينة العمومية، وتمثل هذه السندات نسبة من كمية العملة التي يحدتها البنك .

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعية 1985 ، ص

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

-تسبيقات البنك المركزي : تلجأ الخزينة العمومية الى البنك المركزي لطلب النقود و ذلك لتغطية العجز في تحقيق النفقات الحكومية .

-ذمم على الافراد و المنشآت عى الخزينة : تتمثل في الودائع التي يكونها الافراد و المنشآت لدى شبكة الخزينة العمومية، و ذلك من خلال مختلف الحسابات المفتوحة لديها - حسابات تحت الطلب حسابات لاجل و سندات

-الإئتمان المقدم الى الاقتصاد:وتتمثل في المستحقات الممنوحة للمؤسسات و التسبيقات المقدمة للعائلات وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي الى الزيادة في كمية النقود المتداولةبالاضافة الى ارتفاع مستواها الذي يؤدي الى ارتفاع الوسائل النقدية المتاحة، و العكس بالنسبة الى انخفاضها .

المجمعات النقدية

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة الى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات وهو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وبغية الوصول الى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة .

1 - مجمع المتاحات النقدية M1 :

ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق و يستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع أنية في أسواق السلع و الخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من :

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

أ-الأوراق النقدية و النقود المعدنية المساعدة: والتي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الاعوان الغير الماليين¹.

ب- بمختلف الودائع تحت الطلب: وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية و الخزينة العامة و المؤسسات البريدية لفائدة الاعوان الغير الماليين.

2- مجمع الكتلة النقدية M2 :

يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية M1 و كذا الودائع لاجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح و الفوائد، و بين الحصول على سيولة نقدية، و يضم هذا المجمع كل من :

أ-مجمع المتاحات النقدية M1 :

ب-أشباه النقود : وهي متمثلة في مجموع الودائع التالية :

- الودائع ذات أجل إستحقاق محدد : وهذا الاجل يكون محدد مسبقا بين البنك و الزبون.
- الودائع باشعار أو بإخطار : وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب وذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب².
- الودائع المخصصة : تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهمها، أو دفع أجور عمالها... إلخ .
- سندات الصندوق : التي تصدرها البنوك وتستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الاجل³.

1 - سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ، ص 24

2 - مروان عطوان ،مقاييس اقتصادية ، النظرية النقدية ،أبيلوس 1989 ص

3 - مصطفى رشدي شيحة ،الإقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعية 1985 ، ص

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

- الودائع الدفترية : أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد ويمكن سحبها عند الطلب ولكن بدون استعمال شيك، أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب، إذا لابد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، و تضاف الى ه الودائع (الدفترية) الودائع قصيرة الاجل الموجودة لدى الخزينة العمومية .

و هكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كوسائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب و من ثم أقل سيولة من مجمع المتاحات النقدية .

3- مجمع السيولة الاقتصادية M3 :

ويعتبر من أكبر المجمعات النقدية توسعا حيث ينظم إلى جانب المجمع النقدي، الوظائف القصيرة الاجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية و تكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير و الاحتياط و كذا سندات اخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص و المؤسسات الغير المالية، و في الاخير يمكن تلخيص مختلف المجمعات النقدية وفق المخطط التالي :

الشكل 1: يمثل المجمعات النقدية

M3	M2	M1	- الأوراق النقدية و النقود المعدنية . - الودائع تحت الطلب لفائدة الاعوان غير الماليين . - الودائع لأجل . - الودائع بإشعار . - الودائع المخصصة . - سندات الصندوق . - الودائع الدفترية . الودائع لدى صناديق الادخار و التوفير . - سندات الخزينة .
----	----	----	---

المصدر : من إعداد الطالبة

المطلب الثالث : مفاهيم أولية حول الطلب على النقود

يعتبر موضوع الطلب على النقود من أهم وأعقد المواضيع في التحليل النقدي، والذي استقطب الكثير من اهتمامات الاقتصاديين، وعلى وجه الخصوص الكينزيون الجدد والنيوكلاسيك، وسوف نتطرق الآن إلى مفهوم الطلب على النقود، ونحاول توضيح بعض المفاهيم التي تمثل حجر الأساس في تحليل الطلب على النقود ومنها الأرصدة النقدية النشيطة وغير النشيطة.

مفهوم الطلب على النقود :

يعد مفهوم الطلب على النقود حديث العهد نسبياً، إذ لم يظهر في الأدبيات الاقتصادية إلا في نهاية القرن التاسع عشر، وتعود المبادرة الأولى إلى ليون فالراس L.WALRAS عام 1874، عندما استخدم "الرصيد النقدي المرغوب فيه" قاصدا كمية النقود التي يرغب شخص اقتصادي في حيازتها مخما كانت غايات الحيازة، نجد ذلك في كتابه الشهير

(Eléments d'économie Politique Pure) من خلال العلاقة التالية:

$$H = Q_n \times P_n \dots\dots\dots 1$$

حيث يمثل

P_n - سعر النقد أي مقلوب المستوى العام للأسعار

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعية 1985 ، ص

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

- Q_n : الرصيد النقدي الفعلي، أي كمية النقد الاسمية المتاحة، أو عرض النقد

H : تمثل الرصيد النقدي المرغوب فيه بالقيمة الحقيقية

نلاحظ أن العلاقة لا تشكل دالة الطلب على النقود، إنما علاقة توازن الطلب على النقود¹ H^2 وعرضه $(Q_n \times P_n)$ بالقيمة الحقيقية، ولكن لهذه العلاقة أهمية لكونها عزلت كما لاحظ ذلك H.Guitton (1976) لأول مرة في تاريخ النظرية النقدية مفهوم الطلب على النقود عن عرضه، أو الكمية المتداولة منه.

الأرصدة النقدية النشيطة والأرصدة النقدية غير النشيطة :

إن الطلب على النقود هو ذلك السلوك الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالنقود³، ولكن هذا الاحتفاظ مؤقت، لأن النقد المعني سوف يستعمل في المستقبل، فإذا فرضنا فترة معينة، شهر مثلاً، فإن الاحتفاظ برصيد نقدي في بداية الفترة يهدف إلى تمويل المعاملات المختلفة التي يريد الفرد القيام بها والتي قد تطرأ خلال الشهر، ولكن قد لا يتمكن الفرد من استعمال كل المقدار النقدي المطلوب خلال الفترة المعينة، ويعتبر الجزء المستخدم من النقود موضوع الطلب بالنقد النشط، والجزء غير المستخدم بالجزء غير النشط .

المبحث الثالث : النظريات الفسرة للطلب على النقود

من خلال المبحث سوف نتطرق في المرحلة الأولى إلى نظرية كمية التي يمكن اعتبارها نظرية تقوم بتفسير التغيرات في الدخل النقدي والانفاق وكمية الانتاج للمجتمع، ثم تليه نظرية كينز التي تقرر ان هناك ثلاث دوافع

1 R.Penau, les institutions financières, 2eme éd, Revue Banque,1982, P.14

2 D.H. Robertson, Money, London, Nisbet. And co.ltd, 1948, P.2.

3R.P.Kent, Money and Banking, Hinsdale, ILLI holt Rinehart Winston and co, 6 Th ed, 1972. P.4.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

للطلب على النقود، لغرض البدلات و الاحتياط ثم المضاربة، ثم في النهاية سنتطرق الى النظرية الكمية الحديثة لميلتون فريدمان .

المطلب الاول : النظرية النقدية الكلاسيكية

(أ) نظرية كمية النقود : ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة لتحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة و المستوى العام للاسعار، و يقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود، يؤدي الى مستوى الاسعار بنس المعدل و الاتجاه، و هذا بافتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة .

ولقد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها كل من الاقتصادي الانجليزي جون لوك (1632-1704م) و مواطنه دافيد هيوم (1711-1776م)، ثم ميل (1773-1836م)، و الاقتصادي الفرنسي مونتسكيو (1689-1755م).¹

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، و خاصة منذ منتصف القرن 19م الى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة الى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الاقتصادية المختلفة و تحليلها .

- فرضيات النظرية الكمية :²

تقوم النظرية الكمية للنقود على الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات (T)، سرعة تداول النقود (V)، و في أن كمية النقود هي المتغير المستقل، و المستوى العام للاسعار (P) هو المتغير التابع .

➤ ثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للانتاج) : تفترض النظرية ان حجم المعاملات و مستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود او بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يرجع ذلك الى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أن الاقتصاد الوطني – في أي مجتمع – يكون بإستمرار في حالة من التوازن عند التوظيف الكامل .

¹- مروان عطوان، مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، أبيلوس 1989 ص 93

²- سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 24 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

إن هذه الفرضية تمثل إحدى مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي، و الذي يعتقد بأن النظام الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الانتاجية، و على ذلك فإن حجم المعاملات وفقا للنظرية الكمية يعد بمثابة متغير خارجي، ومن ثم يعامل على انه ثابت .

➤ ثبات سرعة دوران النقود :تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الاقل في المدة القصيرة فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، و من ثم ينظر إليها على أساس انها متغير خارجي .

➤ كمية النقود هي التي تحدد قيمتها : تعتبر كمية النقود العامل الفعال في تحديد قيمتها (قوتها الشرائية) فمثلا زيادة كمية النقود إلى الضعف تؤدي إلى انخفاض قوتها الشرائية إلى النصف، و بمعنى آخر هي العامل الهام و الفعال في تأثير على حركة الأسعار.

➤ المستوى العام للأسعار متغير تابع : ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، و معنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود¹ (المتغير المستقل) سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (المتغير التابع)، دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات، أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة و ليس سببا في العوامل الاخرى، و تغيراته مرتبطة بنفس الدرجة و نفس الاتجاه مع تغيرات كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين

و يستند أصحاب هذا الرأي الى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود هي في واقع الامر زيادة في وسائل الدفع، -فإذا كانت كمية السلع و الخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة -وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها و إنما لانفاقها على شراء السلع و الخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه (وبالضرورة) ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع و الخدمات .

¹ -Mehelle de Mougues, lamonnaei, Système financier et théorie monétaire,Economica,Paris,9ed,1993,p :363-366.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

ويسمى هذا لشكل للنظرية بالجامد، والذي بموجبه يؤدي إلى حدوث تغير في كمية النقود بنسبة سرعة تداول النقود¹(v)، إلى تغير في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه² و النسبة v، أي أن العلاقة بينهما تكون دائما ثابتة و محددة .

ويرى بعض الاقتصاديين بشكل آخر النظرية الكمية³، بحيث وفقا لهم إذا تغيرت كمية النقود فغالبا ما تتغير الأسعار أيضا لكن دون جزم بالمقدار.

وفي محاولة لضمان مواجهة هذه النظرية للتطورات المتجددة فقد قام أنصارها بتطويرها في بعض نواحيها نو من بين هؤلاء الأمريكي فيشر و السويدي كاسل هانس، و أخيرا من قبل أنصار مدرسة شيكاغو النقدية و منهم فيردمان⁴، ولقد استعان التقليديون (المدرسة الكلاسيكية) في شرحهم النظرية الكمية و تبيان دورها في تفسير حركات الاسعار و تحليل الظواهر التضخمية بمعادلة التبادل، و التي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب هذه النظرية .

ب)- معادلة التبادل لفischer:

يتخذ الكميون من المعادلة أداة لشرح نظريتهم و ذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها و بصفة خاصة بين كمية النقود و المستوى العام للاسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911م من قبل الاقتصادي الامريكي آرثر فيشر (1867-1967م) الذي يعتبر أحد أعمدة الفكر النيوكلاسيكي، نظرا لما تركه من بصمات خاصة فيما يتعلق بالظواهر النقدية .

³ Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme ed 1994 p 82

⁴ - مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 94 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

وتنهض نظرية كمية النقود على أساس مجموعة من الافتراضات المتعلقة بأهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة الى غيرها من العوامل في التأثير على مستوى الائتمان¹، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال و المؤثر في تحديد المستوى العام للاسعار و التناسب بينهما تناسباً عكسياً، ويتخذ أنصار هذه النظرية معادلة التبادل² أداة تحليلية لبيان وجهات نظرهم كما يلي :

$$(2) \dots\dots\dots MV=PT$$

M : كمية النقود المتداولة، وتشمل النقود الورقية و النقود المساعدة و الودائع الجارية .

V : سرعة تداولها (وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها وحدة النقد من يد لآخرى).

T : حجم المبادلات .

وبالتالي فالمعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الاسعار و قد ظهرت معادلة أخرى تسمى بمعادلة التبادل الاقتصادي لفيشر أيضاً، حيث أدخلت النقود المصرفية في التبادل فأصبحت المعادلة :

$$(3) \dots\dots\dots MV+M'V'= PT$$

M : النقود القانونية .

V : سرعة تداولها .

M' : النقود المصرفية .

V' : سرعة تداولها .

1 Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme ed 1994 p 22

² مصطفى رشدي شبيحة، الإقتصاد النقدي والمصرفي دار الجامعة 1985 ، ص 62

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

والهدف من الفصل بين M و M' ، هو حتى يتبين أهمية كل واحدة في تحقيق مستوى معين من المبادلات و رغم هذا التقديم فإن الخلاصة لا تتغير، فكل تغيير في عنصر من العناصر النقدية له تأثير فقط على الاسعار، وبالتالي فإن النقد محايد .

وبالتالي يمكن القول بان السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها .

وقد وجهت لهذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها¹:

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على مستوى العام للأسعار .
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك .
- افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفضل موسم زراعي مثلاً .
- الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى .

رغم هذه الانتقادات فإن هذه النظرية غنما تعتبر خطوة قيمة، فقد أفلحت في تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادي، مثل كمية المبادلات، و كمية النقود، كما أنها مهدت لدراسة الجوانب الأخرى من الاقتصاد التي تتحكم في مسلك النقود وسرعة تداولها .

(ج)-نظرية الدخل ومعادلة كامبريدج :

قامت الى جانب النظرية السابقة نظرية أخرى تحاول تفسير تقلبات قيمة النقود، حيث حاول بعض الكتاب تفسير القيمة الحدية، و أعلنوا أن النقود لا تؤثر في الاسعار إلا عن طريق الدخل، وان العبرة بسلوك الفرد إزالة دخله .

¹ - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 129-131.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

وتربط نظرية الدخل في التحليل بين فكريتي الدخل والمنفعة لتفسير تقلبات قيمة النقود وهي ترى أن تقلبات الاسعار تتوقف على الحركات الخاصة بالدخل النقدي و الدخل من السلع و الخدمات، و الذي يؤثر على الاسعار هي كمية النقود التي تصل الى الاسواق .

وقد مهد هذا الاتجاه العديد من النظريات، من بينها نظرية كامبردج .

معادلة كامبردج:

يرى ألفريد مارشال أن الاعوان الاقتصاديون يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة لمقابلة ما يقومون بشرائه من سلع و خدمات، وهو ما اطلق عليه مارشال "التفضيل النقدي"، وهذا التحليل يركز على عوامل طلب الافراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة و صيغت المعادلة من الشكل:¹

$$Md = KY \dots (4)$$

Md: الطلب على النقود .

Y: الدخل النقدي .

K: التفضيل النقدي للمجتمع وهو نسبة من الدخل الوطني التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل، وهي حيز الزاوية في معادلة مارشال، ومع فرض استخدام النقود لغرض ثبات نسبة الرصيد النقدي K وبما ان سرعة دوران النقود ثابتة للفترة القصيرة، و اعتبار ان K هو مقلوب Y، فسيكون أي تغير في كمية النقود تأثير على مستوى الاسعار² أي $P=f(M)$ ، وبالتالي نفس تحليل معادلة التبادل، مما يعني حيادية السياسة النقدية، فتأثير تغير النقود فقط يكون على المستوى العام للاسعار مما يعني عدم فعاليتها في تأثير الدخل و معدلات الفائدة و الجانب الحقيقي للاقتصاد .

المطلب الثاني : النظرية الكنزوية للطلب على النقود

¹ -سهير محمود معنوق ، مرجع سابق ،ص33.

2-Mechelle de Mougues, lamonnaei, Système financier et théorie monétaire,Economica,Paris,9ed,1993,p :363-366.

عرضنا فيما سبق إجمالاً لمكونات النظرية النقدية التقليدية، وبيننا أن هذا التحليل يدعم مبدأ "حياد النقود"، وأن التوازن الاقتصادي العام إنما يتحدد بتفاعل القوى الداخلة في إطار النموذج العيني أي أن العرض يخلق الطلب المساوي له عند أي مستوى من العمالة، نظراً لأن كل ادخار يتحول حتماً إلى استثمار بفعل تلقائية حركات سعر الفائدة

لكن عجز هذه الفلسفة الاقتصادية بأحدث الكساد سنة 1929، واستلزمت هذه الأحداث ثورة حقيقية في الفكر الاقتصادي، تغير فيه حقل الدراسة وأدوات التحليل المستخدمة، وهو ما حدث في نطاق النظرية الكينزية، حيث بحث كينز في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلاً من اقتصر مجال بحث النظرية على تفسير قيمة النقود (العوامل التي تحكم تغير المستوى العام للأسعار)، والتي هي حسب كينز مجرد إنعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية، وهي مستوى العمالة والدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال، والذي "وجزء من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن"¹، ويكتسب الطلب الكلي الفعال صفة المتغير الأساسي المستقل الذي يحدد مستويات التشغيل والانتاج والدخل بوصفها متغيرات تابعة، ويتوقف هذا الطلب على ثلاث متغيرات مستقلة أساسية، هي الميل للاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وبذلك جعل كينز من الطلب الفعال أداة هامة وأساسية من أدوات التحليل الاقتصادي.

(أ)-فرضيات النظرية الكينزية : وببني كينز نظريته على الفرضيات التالية :

- رفض قانون سامي للأسواق، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة، ورفض تعادل الادخار والاستثمار باستمرار.
- تعتبر النقود سلعة بقية السلع تطلب لذاتها .
- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية .

¹ - إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 148 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات .
- عدم الايمان بالتشغيل التام، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل .
- يتوقف الادخار والاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة .
- يرى أن من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني في الاقتصاد .
- يعتبر تحليل كينز تحليلا كليا .

(ب)- الطلب على النقود (تفضيل السيولة):

أدخل كينز ثلاث دوافع للطلب على النقود، بغرض المعاملات، الاحتياط و المضاربة حيث يتعلق الطلب بغرض المعاملات و الاحتياط بالدخل، وتعتمد المضاربة على معدل الفائدة و هو في علاقة عكسية¹. ويعتبر كينز عرض النقود كمتغير مستقل يتحدد خارج النموذج، ويرى كينز أن عرض النقود في أي وقت من الاوقات ثابت و يتحدد بواسطة البنك المركزيين يحدده حسب حاجة النشاط الاقتصادي².

(ج) -الطلب الفعال وعلاقته بالتوازن النقدي عند كينز:

تعتبر فكرة الطلب الفعال أحد أهم الاضافات التي أسهم بها كينز في النظرية الاقتصادية، فقد نقل بها كينز الفكر الاقتصادي من اقتصاد جانب العرض الى اقتصاد جانب الطلب، واعتبر كينز أن التوازن الاقتصادي ربما يحدث دون الوصول الى مستوى التشغيل الكامل، و أن نقطة التوازن تحج بتلاقي العرض الكلي مع الطلب الكلي .

ويقرر كينز أن الطلب الكلي الفعال (يتكون من الطلب الاستثماري و الطلب الاستهلاكي)، يزداد مع زيادة مستوى التشغيل، وينخفض مع انخفاضه، و يبحث تحليل كينز على أثر النقود على المجمعات الكلية أي يبحث أثر تغير عرض النقد – أي أثر السياسة النقدية – على المتغيرات الاقتصادية .

¹ -Mechelle de Mougues, lamonnaei, Système financier et théorie monétaire,Economica,Paris,9ed,1993,p :363-366.

² - محمد جمدي إبراهيم المسلماتي،التوازن النقدي في اقتصاديات الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ،جامعة عين الشمس، القاهرة 2003 ،ص

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

فتبين أنه عند أنه عند عرض النقود من طرف السلطات النقدية يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة فيؤثر على الاستثمار نحو الزيادة، مما يؤثر على الطلب الكلي الفعال، فؤدي الدخل التوازني الى قيمة أعلى (والعكس في حالة انخفاض عرض النقود).

لكن رغم هذا التقدم الذي أحرزه كينز، إلا أنه قد ظهرت أزمات جديدة أصابت الاقتصاد الأمريكي و ماكان لها من آثار سلبية على الانتاج و النمو، و أصبح معها واضحا قصور الافكار الكينزية، و ظهرت نتيجة لذلك مجموعة من الاقتصاديين حاولوا تطوير التحليل الكينزي على من "هيكس" و "هانس" وخرجوا بنماذج جديدة يطلق عليها "نماذج النمو الكينزي"¹.

ويمكن تلخيص النظرة الحديثة في الطلب الفعال على أنها النقطة التي يتحقق عندها التوازن النقدي، حيث أنها النقطة التي يتعادل عندها الادخار مع الاستثمار، و هو شرط التوازن النقدي في نقطة الطلب الفعال، لانه لا يوجد عندها أي دافع لدى رجال الاعمال لزيادة خططهم الاستثمارية، و عند هذه النقطة يتعادل معدل الكفاية الحدية للاستثمار مع معدل الفائدة النقدي، وأن التعادل بين الادخار و الاستثمار تحدث من خلال التغيرات في الدخل من تأثير مضاعف الاستثمار، و هو عكس فكر الكلاسيك في أن تعادل الادخار و الاستثمار يحدث بواسطة معدل الفائدة²

ويرى الكينزيون الجدد صحة فكرة كينز، أنه عند استقرار الطلب الفعال عند مستوى أقل من التشغيل الكامل يتم زيادة الاستثمار لزيادة الطلب الكلي، لكن الاختلاف في الرؤية هنا أن زيادة الطلب الكلي تتم من خلال تخفيض معدل الفائدة النقدي بواسطة السلطة النقدية، و من ثم الاستثمار الخاص نتيجة زيادة توقعات الارباح أي أن النظرة الحديثة ترى أنه ليس الاساس هو زيادة الاستثمار الحكومي، كما جرى عليه الجانب التطبيقي للفكر الكينزي، بل الاساس هو نقل حالة الاستثمار الخاص كما ذكر كينز من خلال دور السياسة النقدية في السيطرة على المتغيرات الاقتصادية و على التضخم .

ويصبح الدر الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير على الطلب الفعال من خلال آلية معدل الفائدة، وبلتالي فإن شرط التوازن في السوق النقدي هو التعادل بين كمية النقود و التفضيل النقدي، و شرط

¹- سهير محمود معتوق ، مرجع سابق ،ص174.

²-محمد حمدي أبراهيم السلماتي ، مرجع سابق ،ص 45 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

التوازن في الأسواق السلعية هو التعادل بين الادخار والاستثمار، وعلى ذلك فإن المستوى التوازني للدخل النقدي يتحدد عندما يتوافر شرطان هما :

- التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة .
- التعادل بين الادخار والاستثمار.

ونظرا لحدوث تصحيح الاختلال في السوق النقدي بسرعة فإن التعادل بين التفضيل النقدي وكمية النقود المتداولة يمثل شرط التوازن في الأجل القصير . ونظرا لحدوث تصحيح الاختلال في الأسواق السلعية يتطلب وقتا حتى يتم مضاعف الاستثمار مفعوله فإن التعادل بين الادخار والاستثمار يمثل شرط التوازن في الأجل الطويل .

ويمكن تقييم النظريتين الكينزية والكلاسيكية، بحيث تتفق النظريتان في تحديد العلاقة بين كلا من الدخل و الطلب على النقود، وتختلف في تمييز الكينزية بمعدل الفائدة في تحديد الطلب الإجمالي للنقود ولكن على الرغم من ذلك فقد وجه لها بعض الانتقادات :

- ✓ لم يشير كينز إلى التغيرات التي تحدث في الدخل والتي تؤثر على سعر الفائدة .
- ✓ أهمل أثر سعر الفائدة في الطلب على النقود للإغراض الأخرى غير المضاربة .
- ✓ لم يوضح للنظرية أثر تغير سعر الفائدة في المدى الطويل .

المطلب الثالث : النظرية الكمية الحديثة لفريدمان .

أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة – ميلتون فريدمان- النظرية الكمية الى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب والخبرات بفترات تتعدى القرن، وأصبح أنصار هذه المدرسة يشكلون قوة ذات لا متناهي، ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما و النقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة تحت رئاسة – رونالد ريجان -، وفي بريطانيا تحت زعامة – مارجريت تاتشر -.

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

ولقد تم رواج و انتشار النظرية الكمية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الاكاديمية المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان و أعضاء مدرسته، بل أيضا للمناخ الاقتصادي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات من القرن الماضي .

(أ)- الافكار الاساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود :

وللتعريف بالمعالم الاساسية لهذه النظرية لابد من أن نشير إلى قول فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود $(V= YP/M)$ ، لانه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي (y) و كمية النقود (M) ¹ و المستوى العام للاسعار (p) ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تشير الى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود، أو عن أثر مثل هذه الزيادة فمن الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي و الاسعار، وتمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ كينز تحت ما عرف باسم مصيدة السيولة في أوقات الكساد و التي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الافراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الاسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود و الناتج الوطني، وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية .

(ب)- تحليل ميلتون فريدمان للطلب على النقود :

لقد اهتم ميلتون فريدمان بتكملة المنهج الكينزي في محاولة منه لتطبيق الاطار العام لنظرية الاختبار، فهو بذلك يقوم بمحاولة لتحقيق إضافات جديدة لكل من النظرية الكلاسيكية و النظرية الكينزية، و المتأمل في نظرية فريدمان يجدها تعبر عن إعادة صياغة النظرية الكلاسيكية لكمية النقود و جعلها تتماشى مع الاحتياجات الحديثة للعصر، حيث تعطي حولا واقعية للظواهر الاقتصادية فضلا عن ما كانت تهدف

¹ Henri Guitton, La monnaie, Dalloz, 3eme ed

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

إليه في سبيل وضع الحلول الكفيلة بالتخفيف من حدة التضخم بعدما فشلت نظرية كيينز في علاج هذه الظاهرة¹.

فرضيات تحليل ميلتون فريدمان:

هناك عدة فرضيات وضعها فريدمان كأساس لتحليله والتي نلخصها فيما يلي :

- إفتراض الإستقرار الكامل في توزيع الدخل بين جميع الوحدات الإقتصادية المساهمة في تكوين الدخل القومي.

- تجانس توقعات الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، وكذا في معدلات الفائدة

- دالة الطلب على النقود دالة خطية (متجانسة من الدرجة الأولى) بالنسبة لعدد السكان والمستوى العام للأسعار ومستوى الدخل

- التغيرات في المستوى العام للأسعار ومعدلات الفائدة النقود تفسر فقط التغيرات المحتملة في سرعة دوران

(ج)- العوامل المحددة للطلب على النقود عند فريدمان :

رغم أن تحليل ميلتون فريدمان يعتبر امتدادا لتحليل إرفينغ فيشر إلا ان تحليل الطلب على النقود عند فريدمان يقترب من التحليل الكينزي، ومدخل كمبرج منه إلى تحليل فيشر.

و يعتبر تحليل السيولة عند كينز محفزا للانتقال بنظرية الطلب على النقود من صيغة المعاملات عند فيشر إلى صيغة الارصدة النقدية عند فريدمان، وهو الانتقال من الجوانب الميكانيكية لعملية المدفوعات الى اعتبار النقود أصلا من الاصول، حيث أكد كينز على دور النقود كأحد الاصول الكثيرة، و على أن أسعار الفائدة المتعلقة بالسندات بمثابة التكلفة المناسبة لحيازة السيولة، اما بالنسبة لفريدمان فقد اعتبر الطلب على النقود جزءا من نظرية الثورة (نظرية رأس المال)، والتي تهتم بتكوين الميزانية أو محفظة الاصول .

¹- أحمد أبو الفتح عي الناقة ، مرجع سابق ، ص 263 .

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

وقد حاول فريدمان بناء نموذج كلي للطلب على النقود بدلا من صياغته في شكل دالة تجميعية مثلما نجده عند كينز (الكينزيين).

كما لم يبحث فريدمان في دوافع الطلب على النقود، بل كرس كل جهوده للبحث عن العوامل المحددة للطلب على النقود والتي لخصها فيما يلي :

الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية: حيث يعتبر فريدمان أن الثروة الكلية للوحدات الاقتصادية بمثابة المحدد الأول للطلب على النقود ؛ وتتمثل في مجموع الأصول المالية النقدية لنقدية والحقيقية الى جانب الثروة البشرية المتمثلة في القدرة على القيام بعمل يتأتى من خلاله دخلا ومن ثمة فإن متغير الثروة سيتمثل أحد القيود المرتبطة بميزانية الوحدات الاقتصادية التي تحدد طلبها على النقد بخلاف ما جاء في النظرية التقليدية التي اعتبرت أن الدخل أهم القيود المتعلقة بميزانية الوحدات الاقتصادية ليحدد بذلك الحد الأقصى للسلع والخدمات من أجل الحصول عليها لكن فريدمان ترجم القيد المتعلق بالميزانية درجة الثروة الكلية. ليعطي صورة أكثر شمولاً للمتغير الذي يحدد القيمة العظمى للسلع والخدمات.

، ويشمل مفهوم الثروة الكلية عند فريدمان الأشكال التالية :

. النقود السائلة باعتبارها الشكل الأول للثروة .

. الأصول المالية المتمثلة في الأسهم والسندات ..

الأصول الحقيقية المتمثلة في الأراضي، العقارات وغيرها.

. رأس المال البشري المتمثل في الدخول الممكن تحقيقها من خلال من خلال العمل البشري .

من هنا نجد أن فريدمان عرف الثروة بمعناها الواسع، ومن خلال المحددات الأساسية للثروة يمكننا إعادة

تصنيفها الى ثروة بشرية وأخرى غير بشرية مع الإشارة الى انعدام إمكانية الإحلال بينهما، لهذا نجد أن بعض

الإقتصاديين ورغم تبنيهم نفس اتجاه فريدمان إلا أم فضلوا اعتماد الثروة غير البشرية.

تكلفة الفرصة البديلة: يعتبر الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل بمثابة التخلي عن استخدامها في شراء

أصل حقيقي أو مالي يكون عائدا أو دخلا، وهذا ما نعي به تكلفة الإضاعة، لذا فإن هذه الأخيرة ستأثر في

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

مستوى النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بالسلب ؛ أي أنه كلما زادت تكلفة الفرصة تراجع تفضيل السيولة لدى المتعاملين

هناك محددان رئيسيان لتكلفة الفرصة البديلة يتمثلان في :

- المستوى العام للأسعار : كلما كان هذا المؤشر في تزايد مستمر يؤدي الى تراجع القيمة الحقيقية للنقد وهو ما ينتج عنه ارتفاع في تكلفة الفرصة السامحة لتحويل النقد الى أصول حقيقية و سلع .

- معدل العائد من الأصول المختلفة : لتبسيط التحليل حاول فريدمان لإيجاد معدل موحد المتمثل في العائد المتوقع الحصول عليه من الاستثمارات المرجوة، وهذا بمعدل يمكن ان يحوي متغيرين ؛ الأول يتمثل في معدل العائد المتحقق من الأصول غير النقدية، والثاني يتمثل في المكاسب الرأسمالية الناتجة عن زيادة الأسعار السوقية، للأصول المالية والحقيقة؛ أي أنه عند القيام بتحديد تكلفة الفرصة البديلة لا نأخذ فقط بعين الاعتبار العوائد بل يجب إضافة المكاسب الرأسمالية التي يمكن الحصول عليها إذا ما ارتفع السعر السوقي لهذا الأصل.

ولقد أشار فريدمان أن أحسن مؤشر معدل الفوائد¹ من الأصول غير النقدية هي التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة في سوق الأوراق المالية والتي توضح لنا التغير في هذه الأصول المالية مما يسمح بتقييم العائد المتوقع حيث:

العائد المتوقع = معدل الفائدة + المكاسب الرأسمالية

العائد المتوقع = معدل الفائدة - الخسائر الرأسمالية

لذلك كلما ارتفع معدل العائد زادت تكلفة الفرصة البديلة

¹ مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، 208- 207 ص 1998

الفصل الأول : الإطار النظري للطلب على النقود

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل حاولنا تقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالظاهرة حيث أن التعاريف تختلف من مفهوم الى آخر ورغم صعوبة قياس الكمية المطلوبة من النقود إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها وبعد شرح مختلف النظريات النمسة للطلب على النقود تبين لنا أن التحليل الكلاسيكي يختلف عن التحليل الكينزي، ويكمن هذا الاختلاف في نظرة كل طرف إلى وظائف النقود، فالكلاسيك يعتقدون أنه هناك وظيفة واحدة للنقود تتمثل في تسوية المعاملات فقط، أما الكينزيون فيضيفون وظيفة النقود كمخزن للقيم.

- من خلال تناولنا للنظريات المفسرة للطلب على النقود هناك عدة متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية تفسر الطلب على النقود وهي: الدخل، سعر الفائدة، معدل العائد على الأصول، معدل التضخم، تكلفة المعاملات البنكية، الأذواق والأفضليات .

بعد أن تناولنا الإطار النظري للطلب على النقود، نحاول على مستوى الفصل اللاحق تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

الفصل الثاني :
واقع الطلب على النقود في الجزائر

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

تمهيد :

تناولنا على مستوى الفصل الأول النظريات المفسرة للطلب على النقود في النظرية الاقتصادية، وأوضحت هذه النظريات عدة متغيرات أساسية تؤثر في دالة الطلب على النقود، وهي الدخل النقدي، وسعر الفائدة، ويمكن كذلك استخدام معدل التضخم كمقياس لتكلفة الفرصة حيث تختلف هذه المتغيرات من قطر إلى آخر ومن بلد إلى آخر حسب ، البديلة مكان سعر الفائدة درجة تطور الاقتصاد، وكذا تطور الجهاز المصرفي داخل الدولة.

بناء على ذلك نتناول في هذا الفصل تحليلا مفصلا لظاهرة الطلب على النقود في الجزائر، من خلال دراسة تطورات الكتلة النقدية والأجزاء المقابلة لها، والبحث عن الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى الطلب على النقود لدى الوحدات الاقتصادية، ثم نتطرق إلى دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تربط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي، هذا بعد أن نتناول الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري سواء من خلال البرامج المدعومة من مؤسسات النقد الدولي، أو ذات التدعيم الذاتي، وانعكاسات ذلك على التوازنات النقدية ذات العلاقة بتطورات الكتلة النقدية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015.

المبحث الأول :

المطلب الأول : الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على وعلى المنظومة المصرفية وعلى أهدافها وأدواتها، مما تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية-تمثلت خصوصا- في الإصلاح النقدي سنة 1986، ثم الإصلاح 1988، بعد أن أظهرت الإصلاحات التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري قبل سنة 1990 محدوديتها اضطرت الجزائر إلى اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية¹.

إن فترات الإصلاح المدعومة في الجزائر من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اشتملت على أربعة اتفاقيات هي: برنامج الاستعداد الائتماني الأول :ابتداء من 1989/05/31، برنامج الاستعداد الائتماني الثاني ابتداء من: 1990/06/03 برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 إلى 1995/05/21 برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 إلى 1998/05/21.

محمد مجدي إبراهيم المسلماني، التوازن النقدي في اقتصاديات الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس 2003¹

بعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة، ولكنها تسير في اتجاه البرامج المدعومة الأخيرة وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، وهذه البرامج تتمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)، وبرنامج دعم النمو(2005-2009).

المطلب الثاني: مبررات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر:

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الخارجية وانهيار أسعار المواد الأولية، وقد انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، فقد عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العاملة للدولة، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات. ومن هذا المنطلق بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة بعد استفحال الأزمة الإقتصادية لعام 1986 التي أثرت على الوضعية الاقتصادية منها انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في المتوسط بين (1986-1991)، وتأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على القروض وتسريح العمال مما أدى إلى تحول المهارات والكفاءات إلى القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الخاص

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدها الحكومة في المخطط الرباعي الأول (70-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (74-1977)

برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر:

الاستعداد الائتماني الأول(ماي 1989)

لجأت الجزائر إلى الصندوق النقدي الدولي للحصول على الأقساط في إطار اتفاق التثبيت، في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق خاصة وقد 155.7 مليون وحدة حقوق خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.

الإجراءات النقدية لبرنامج الإستعداد الائتماني الأول :

أحدث هذا الاتفاق تغييراً جذرياً على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون إعادة الاعادة¹ اعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفاً على السياسة النقدية ومنظم للعلاقة بين السلطة النقدية مع الخزينة، ومواضيع نقدية أساسية أخرى سنتطرق إليها لاحقا وقد تمثل هذا في القانون رقم 10/90 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 14 أبريل 1990.

¹ محمدادي محمد نور الدين، الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر

النتائج النقدية والمالية المحققة لسير برنامج الاستعداد الائتماني الأول :
لقد انجر على هذا البرنامج عدة تطورات منها : نمو الكتلة النقدية 1989 و 1990 بنسبة 11.32 % في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي¹ سوى بمعدل 0.80% فقط، وهو ما يبين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل ويساعد على بروز اختناقات تضخمية ، كما تم تسجيل خلال سنة 1990، : المؤشرات التالية :
* ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد ب 18% ؛
* سلبية معدل الفائدة الحقيقي، إذ عرف معدل التضخم بمؤشرات أسعار المستهلك ارتفاعا ملحوظا.

الإستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991)

بتاريخ 03 جوان 1991 تم الاتفاق بين الجزائر وال صندوق النقدي الدولي على الاستعداد الائتماني إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة على أربع شرائح ، وأن تنفيذ هذا الإستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة ، مما جعلها تقف عائقا امام تطبيق البنود المتفق عليها.
وقد استهدفت هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي:
* إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي
* تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري، وتحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط
* تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك، وتحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة .
بالإضافة إلى ضبط عملية دعم السلع الواسعة للاستهلاك بتقليل الإعانات.

الإجراءات النقدية لبرنامج الإستعداد الائتماني الثاني :

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في هذه الفترة توحى بان الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وقد وضعت الحكومة لتحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات النقدية
* تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، وامتد ذلك الى غاية 1992، وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية.
* إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم التجارة الخارجية.

¹ تقييم مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر ، تقرير صادر عن المجلس الوطني الإقتصادي الإجتماعي أبريل 1998

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

* إصلاح النظام الضريبي¹ وتحرير القيود الجمركية، وذلك بإدخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
* تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة خصوصا في مجال المحروقات

النتائج النقدية والمالية المحققة لسير برنامج الإستعداد الإتماني الثاني :

عند تطبيق برنامج الاستعداد الإتماني الثاني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل 1.23 مليار دولار أمريكي واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل 01 دولار أمريكي الى 18.5 دج بعد ما كان 1 دولار أمريكي يعادل 9 دج سنة 1990 فقط الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية على أن تكون على الوضع التالي:

* استمرار سلبية معدل الفائدة؛

* توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.95 %

* نمو الكتلة النقدية (M2) ب 20.33 % سنة 1991، و 13.76 % سنة 1992، بعدما كان 11.3 % سنة 1990.

* تراجع معدل السيولة الى 48.16 % سنة 1991 بعدما كان 61.86 % سنة 1990،

* استمرار ارتفاع معدل التضخم حيث وصل الى 25.8 % سنة 1991 .

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعالا خلال هذه الفترة وقد يعود سبب ذلك الى الكثير من العوامل منها الإقتصادية ومنها غير الإقتصادية .

نتيجة العراقيل والقيود² التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو الآتي:

* بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 ما قيمته 10.41 مليار دولار، منها 9.88 مليار دولار محروقات، وهو ما يمثل 95 % من إجمالي الصادرات، بينما بلغت الواردات 7.99 مليار دولار، وتمثل فاتورة المواد الغذائية 75 % من إجمالي الواردات .

* عامل المديونية وخدمة الدين من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلال التوازنات الإقتصادية الكلية.

* ارتفاع الكتلة النقدية (M2) فقد ارتفعت من 515.902 مليار دينار سنة 1992 الى 627.427 مليار دينار سنة 1993 .

* انحصار معدل التضخم عند مستوى 20.54 % في سنة 1993، بعدما كان 31.7 % سنة 1992، الا أنه كان بعيدا عن المعدل المرغوب فيه 4949.

برنامج التثبيت الهيكلي (أفريل 1994):

من البنود التي استهدفها الإنفاق في هذا البرنامج :

• تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة 3 % في 1994 و 6 % في سنة 1995.

¹ Journal Officiel de la République Algérienne 28 dec 1962

² Einzig , Monetary Policy : Means and Ends , Penguin Books Harnonsdworth Middlesex 1994

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

- تخفيض حدة التضخم؛
- تحرير التجارة الخارجية
- قد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار¹ بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي (M2) الى 14 % لفترة البرنامج مقارنة بـ 21 % في 1993 وكذا :
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15%
- جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند مستوى 20 %
- معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل 24%
- التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة.

الإجراءات النقدية لبرنامج التثبيت الهيكلي :

- لتحقيق أهداف الاتفاق تطلب تنفيذ إجراءات في مختلف جوانب السياسات الاقتصادية منها² :
- إعادة الاعتبار للأسعار الحقيقية بتخفيض الدينار؛
 - تحرير نظام التجارة الخارجية؛
 - تحفيز الطلب الداخلي بواسطة سياسة الميزانية؛
 - تكيف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي .
 - لتحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز الإصلاحات الهيكلية

النتائج النقدية لسير برنامج التثبيت الهيكلي :

- نحاول أن نقف على مجموعة من النتائج تعد نقدية أو لها صلة مباشرة بالجانب النقدي:
- ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك؛
 - حقق الناتج المحلي الحقيقي 0.4 % سنة 1994 مقارنة بمعدل النمو المقدر في البرنامج بـ 3 %.
 - انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.4 % مقابل 5.7 % المقدر في البرنامج .
 - تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار جزائري
 - ارتفاع الإتمان المحلي بنسبة 10 % عام 1994 ,والغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض 25 % كمعدل احتياطي الزامي على الودائع بالعملة الوطنية , كما باشرت الخزينة إصدار سندات بأسعار فائدة تبلغ 16.5 %.
 - الإعلان عن إقامة سوق الصرف- ما بين البنوك - في ديسمبر 1995.

¹ Ahmed Henni, Economie de l'Algerie indépendante, ENAG Algerie 1994

² Ammour Benhalima, L'économie Algérienne et ses perspectives de développement polycopi

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 – ماي 1998) :

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1994 - 21 ماي 1998)، ومن بين البنود التي استهدفها الإتفاق¹.

- تحقيق معدل نمو سنوي 5 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج قصد استيعاب الزيادة السنوية للسكان النشيطين التي تدور حول 4 % .
- مقارنة معدل التضخم إلى المستوى الموجود عليه في الدول الشريكة للجزائر؛
- السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة , مع انشاء مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996, وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية؛
- التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، إذ تمت تدنيته لمعدل 6.9 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1995/1994 وبمعدل 2.2 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1998/1997.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات بـ 5.5 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و 1998/1997 , وهكذا من خلال الحد من نمور الإنفاق الجاري.

الإجراءات النقدية لإتفاق القرض الموسع :

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة²، وقيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك وتطوير أسواق المال، وخفض أو إلغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة والجدول التالي يبين هذه الإجراءات :

الجدول (2) الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي لبرنامج القرض الموسع :

الفترة	الإجراءات
1994	-إلغاء سقف المديونية البنكي، ووضع سقف لهامش البنك يصل ال 5%
1994	-إنشاء معامل احتياط إجباري 3 % على الودائع البنكية، احتياطات تعويضية حتى 11 % سنويا
96-94	-مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك الدولي

¹ J. Pierre Pattat , Monnaie, Institution Financières et Politiques monétaires , 4 éd 1997

² مايكل إيدجمان، الإقتصاد الكلي، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

1994	-وضع قانون استثمار جديد , يسمح للمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية
96-94	-الهيكلية المادية وإعادة رسملة البنوك التجارية أنيا, يحققها بالسيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون
1995	-تنمية السوق النقدية :
1995	- وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي
1996	- وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة -وضع نظام عمليات السوق المفتوح
1995	فرض معامل كفاية لرأس المال ب4% يتزايد للوصول سنة 1999 الى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%
1995	-تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركيز الأخطار, وإنشاء خطوط التسيير واضحة للترتيب والتزويد بالقروض المبرمة
1996	-إلغاء السقف الى 5% لهوامش الربح البنكية
1996	-قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط البنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997
98-96	-التنحضير لإنشاء الأسواق المالية : - إنشاء لجنة تنظيم ومراقبة سوق البورصة - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم - أول إصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار دج) في فيفري 1998
1997	-إدماج الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط في النظام البنكي وإلزامه بما يلي: - إنشاء نظام لتميل السكن -وضع مخطط إصلاحي تأسيسي بناء على نتائج المراجعة - تحديد وتطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة الى حساب الإدخار
1978	-الدخول بقوة في نظام التأمين - ودائع
1998	-التحضير بمعية للبنك العالمي , لبرنامج تحديث نظام الدفع

المصدر: محمد راتول, (2001-2000), "سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي: التجربة الجزائرية", رسالة دكتوراه غير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, ص251

النتائج النقدية لسير برنامج القرض الموسع¹ :

عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها كوسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب, وقد تم تسجيل مجموعة من المؤشرات الايجابية² منها :

¹ محمد الشريف إيمان, محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية ج3, ديوان المطبوعات الجامعية
² معجم العلوم الاجتماعية, إعداد نخبة من الأساتذة العرب المختصين, الهيئة المصرية العامة للكتاب 1975

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

- انخفاض معدل التضخم إلى 0.3 % سنة 2000 بعد أن بلغ % 29.78 سنة 1995, كما تحول عجز الميزانية والمقدر بـ 8.7 % من الناتج الداخلي الإجمالي في بداية الإصلاح إلى فائض الميزانية قدره 2.4 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997
- زيادة نسبة الإحتياطي النقدي من العملات الأجنبية إلى 17.96 % مليار دولار عام 2001 بعد مدة 8 سنوات (1993-86) لم يتجاوز فيها مستوى 2 مليار دولار.
- أدى خفض أعباء الدين إلى خفض عجز الميزانية العامة للدولة وتحسن حالة ميزان المدفوعات
- نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5 % عام 2000 بعد أن كان سالبا في بداية الإصلاح.

برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو

برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو هي برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة ' وبعد سنتين من إنهاء برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول من الإصلاحات عادت الجزائر إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة (2001-2004) ثم برنامج دعم النمو (2005-2009)

برنامج الإنعاش الاقتصادي هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفر لمناصب العمل، وتدعيم الخدمات العمومية في مجال الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية، ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والمساهمة في دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية¹ خصص له 525 مليار دج.

يمكن تقسيم برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (3) يبين برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001-2004) :

الوحدة : مليار دج

المجموع " بالنسب المئوية "	المجموع " بالمبالغ "	2004	2003	2002	2001	
40.1 %	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8 %	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4 %	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6 %	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100 %	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002-2001

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

المصدر: المجلس الإقتصادي والإجتماعي (2001)، "تقرير الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر: السداسي الثاني 2001"، ص 87.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهيكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، يدل ذلك على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية¹ التي شهدت الجزائر سنة 1986، ونتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت خلال فترة التسعينات، والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة، ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.8%، ثم الفلاحة والصيد البحري بـ 12.4%، ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

أما برنامج دعم النمو (2010-2015) فقد رصد له مبلغ إجمالي قدر بـ 4202.7 مليار دج، وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة ثم ترقية السكن وقطاع النقل والبنية التحتية عموما، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر، ثم طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4) مكونات برنامج دعم النمو في الجزائر للفترة (1995-2009).

المجموع بالنسب المئوية	المبلغ	القطاعات
45.5	1908.5	-برنامج تحسين ظروف المعيشة
40.5	1703.1	- برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	- برنامج تطور الخدمة العمومية وتحديثها
1.1	50	-برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال
100	4202.7	المجموع

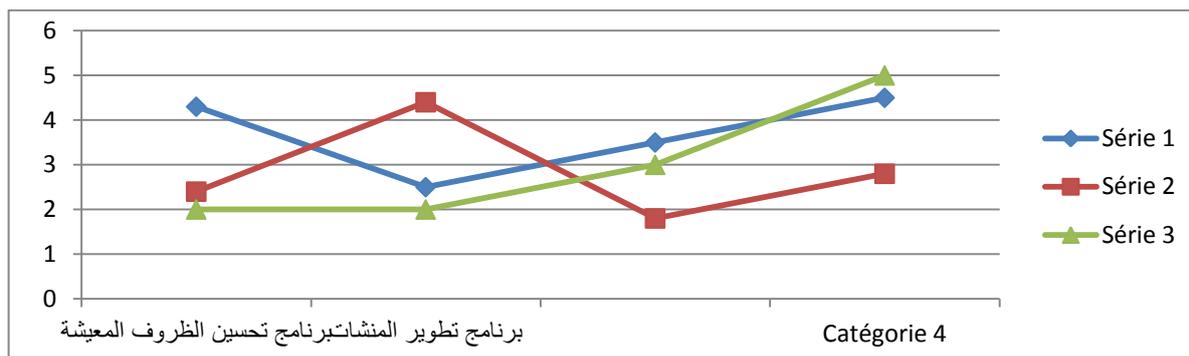
المصدر: رئاسة الحكومة (<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe>)

من خلال الجدول نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان له أكبر نسبة من مجموع المبلغ المخصص لبرنامج دعم النمو، وبمبلغ أكبر من المبلغ المخصص في برنامج الإنعاش الاقتصادي، ثم برنامج المنشآت الأساسية بمبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري، ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادية وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات القطاع الاقتصادي.

الشكل رقم 2: يمثل دعم النمو في الجزائر

¹ضياء المجديد الموسوي، اقتصاديات النقود و البنوك دار الفكر الجزائر 1993

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر



المصدر: من إعداد الطلبة

أما إجراءات السياسة النقدية والنتائج المحققة نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي وعدم النمو سنتطرق إليها أثناء تناول أثر الإصلاحات على التوازنات النقدية على مستوى الجزء الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثالث : إنعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات النقدية :

عرفت المرحلة التي امتدت من سنة 1990 الى سنة 2009 تغيرات هيكلية على مستويات عدة نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع صندوق النقد الدولي بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من 1986، أو الإصلاحات غير مدعومة التي قامت بها بهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية¹، بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال التحكم أكثر في الكتلة النقدية واستقرار في الأسعار وأسعار الصرف، ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف نتطرق للمرحلة (1990-2009) مع التركيز على المرحلة (1998-2009).

أثر الإصلاحات على معدل التضخم :

لتضخم في الجزائر هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار، وأسبابه في الجزائر ليست نقدية فقط بل أسبابه مؤسسية وهيكلية كذلك.

الجدول (5) يبين تطور معدل التضخم في الجزائر من (1990-2009) سنة الأساس 1989.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل التضخم	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	5	2.6	0.3

د/ بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليلات
¹ الخاصة بالتخطيط للجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير 1993

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

2014	2013	2012	2001	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
3.90	4.52	8.98	3.30	2.91	16.68	4.4	3.5	2.5	1.6	3.6	2.6	1.4	4.2

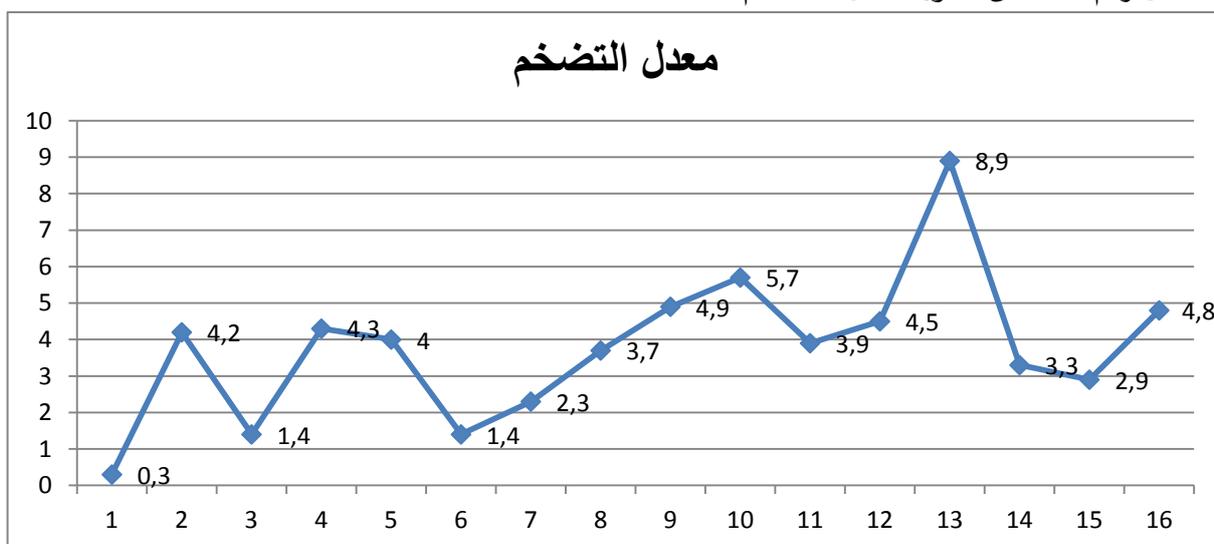
Source :-ONS (<http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-html05/03/2011>).

World Bank, (<http://data.albankaldowali.org/indicator.05/03/2016>)

من الجدول (5) نلاحظ أن معدل التضخم في إرتفاع الى ان وصل الى 31.68 % كأقصى حد له سنة 1992، ويرجع ذلك الى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، ثم عرف ارتفاع سنتي 1994-1995 حيث بلغ 29.04 % و 29.78 % على التوالي، ويرجع ذلك على الخصوص الى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71 % بالإضافة الى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار

النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، أما خلال الفترة (1996-2000) شهدت معدلات التضخم انخفاضا إلى أن وصلت الى أدنى معدل لها 0.3 % سنة 2000، ويعود ذلك الى عدة أسباب منها تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29 % سنة 1997، تحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15 % فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الإستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية 1996

الشكل رقم 3: منحني تطور معدل التضخم :



من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول 5

ثم عادة معدل التضخم الى الإرتفاع حيث بلغ سنة 2001 معدل 3.2 % والسبب في ذلك يعود الى نمو الكتلة النقدية، نتيجة برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم الإنعاش (2005-2009) حيث عرف بين (2005-2007) انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات (2001-2004) بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ثم ارتفع إلى أكبر معدل له منذ 2000 بمعدل 4.4 % سنة 2008، 5.7 % سنة 2009 رغم الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ويعود السبب إلى ارتفاع التضخم في الدول الناشئة، أما بالنسبة الى الفترة (2009-2012) بسبب انخفاض أسعار البترول من جهة، وسياسة الجزائر في تقليل الاعتماد على قطاع

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

المحروقات وتشجيع القطاعات الأخرى من جهة أخرى. وفي الفترة (2012-2014) فقد عرفت انخفاضا. وفي هذا الإطار صرح جون ليبسكي النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي بأن ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم يرجع في جانب منه إلى تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع الأساسية (وخاصة المواد الغذائية).

أثر الإصلاحات على سعر الفائدة :

عرفت اقتصاديات الدول النامية قبل فترة الثمانينيات ظاهرة الكبح المالي، التي تعني تحديد سعر الفائدة عند مستويات أدنى من السعر التوازني¹، بهدف زيادة الاستثمارات، بحيث لا يعكس قوى السوق، وبالأحرى معدل التضخم، حيث ظل سعر الفائدة الحقيقي على القروض والودائع خلال هذه الفترة سالبا، الأمر الذي أدى إلى نتائج عكسية على الكثير من المتغيرات الإقتصادية، والجدول التالي يوضح حالة سعر الفائدة في الجزائر منذ 1990 إلى غاية 2014

الجدول (6) : يبين تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر للفترة (1990-2014):

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سعر الفائدة	10.14-	7.902-	4.049-	8.136	15.10	-0.097	11.716	8.727	6.552

2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
0.183-	2.3770	7.268-	-2.950	0.623	-5.761	19.35	8.04	16.05	8.23	5.075	16.76

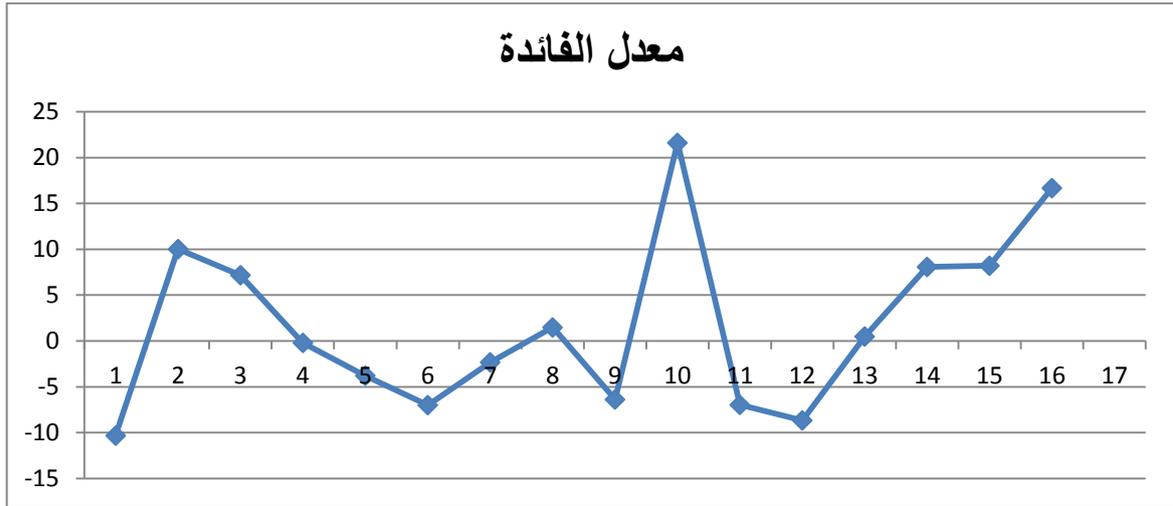
Source :World Bank, (http://donnes.banque_mondiale.org/indicateur,09/03/2016)²

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سالبة منذ بداية الإصلاح النقدي مع صندوق النقد الدولي إلى غاية 1997، والسبب في ذلك ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للأسباب التي تم شرحها سابقا، ثم سجلت معدل موجب، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع الكتلة النقدية خلال الفترة (1997-1990)، والتي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل التضخم، إلا أنه في إطار برنامج التعديل الهيكلي تم التحكم في الكتلة النقدية ومنه معدل التضخم واستقرار سعر الصرف، الأمر الذي سمح بمعدلات فائدة حقيقية موجبة، بعد هذه الفترة نلاحظ الارتفاع والانخفاض في معدل التضخم انطلاقا من 2003 مما جعل أسعار الفائدة تتقلب من سالبة إلى موجبة. والمنحنى التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم 3 منحنى تطور معدل الفائدة:

¹بتال أحمد حسين، تقدير وتحليل دالة الطلب على النقود في بلدان مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير، 1999 ص34

² Banque d'Algérie,, "Situation monétaire et politique monétaire", Rapport2014



من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول 6

تطور إحتياطيات الصرف وصيد ميزان المدفوعات :

عرفت مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي نتائج جيدة ابتداء من سنة 2000، والذي يسمح للجزائر برفع احتياطياتها من الصرف الاجنبي وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول (7): يبين تطور احتياطيات الجزائر من الصرف الاجنبي وصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2014).

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطي الصرف	0.7	1.6	1.5	1.5	2.7	2.0	4.4	8.05	6.84	4.4	11.9
ميزان المدفوعات	0.084	0.529	0.23	0.01-	4.38-	6.32-	2.09-	1.16	1.74-	2.38-	5.57

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
17.9	23.1	32.9	43.1	56.1	77.7	110.	143.	148.	32.9	48.6	27.6	23.8	23.5
6	1	2	1	8	8	1	1	9	8	9	4	6	2
6.19	3.66	7.47	9.25	16.9	17.7	29.5	36.9	3.86	7.84	12.4	4.82	3.92	3.87
				4	3	5	9			1			

Bulletin Statistique de la Banque d'Algérie :Séries "Banque d'Algérie, (2006) , Source :

¹Rétrospectives Les statistiques Monétaires 1964-2005 et Les statistiques de la Balance des ,pp72-73. " paiements 1992-2005 -Banque d'Algérie,(2010),p70.

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المستمر في احتياطات الصرف في الجزائر ابتداء من 1990، وبمعدل كبير من 2000 الى غاية 2009، حيث بلغت 11.9 مليار دولار سنة 2000 وقفزت الى 148.91 مليار دولار سنة 2009، والسبب في ذلك هو تحسن رصيد ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات من 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 بينما كان 19.49 دولار للبرميل سنة 1997، بالإضافة الى استقرار أسعار الصرف الحقيقي وتعميق الإصلاحات الهيكلية بتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة. لتراجع سنة 2010 الى 32.98 مليار دولار الى غاية سنة 2014 حيث وصلت الى 23.52 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت الى إنخفاض أسعار البترول .

اما بالنسبة لميزان المدفوعات قد سجل فائضا يختلف من سنة الى اخرى حسب تغيرات أسعار البترول وهذا يتبين من خلال الجدول أعلاه ان الفترة الممتدة من (2003-2008) مقارنة بباقي السنوات حيث وصل الى 36.99 مليار دولار، لينخفض سنة 2009 الى 3.86 مليار دولار ثم يرتفع في الفترة (2010-2011) ليصل الى 12.41 مليار دولار ثم تراجع الى 2014 وهذا ما يؤكد هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع لأداء الصادرات من المحروقات

أثر الإصلاحات على المديونية الخارجية و سعر الصرف :

قبل التطرق إلى ميزان المدفوعات وسعر الصرف نتطرق أولا إلى تطور المديونية الخارجية، وتأثير ذلك على احتياطات الصرف، ومن ثم على سعر صرف الدينار الجزائري¹.

تطور المديونية الخارجية :

بسبب اضطراب السوق العالمي للنفط لجأت السلطات الجزائرية إلى إجراء إصلاحات اقتصادية شاملة بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

الجدول (8) : يبين تطور المديونية الخارجية في الجزائر من (1990-2009).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الديون الخارجية	28.38	27.88	26.68	25.72	29.48	31.57	33.65	31.22	30.47	28.315	25.26

2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
22.571	22.642	23.353	21.821	17.192	5.612	6.606	5.586	5.413	4.98	4.70	4.53	4.21	3.74

Source : -ONS ;(<http://www.ons.dz> 05/03/2016)

¹بطاهر علي "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر جامعة شلف، 2006،

Rapport " Evolution économique et monétaire en Algérie " Banque d'Algérie,(2015)-2014. من الجدول نلاحظ أن متوسط حجم الديون الخارجية قدرته حوالي 30 مليار دولار خلال فترة التعديل الهيكلي الممتد من (1994-1998)، ويرجع تفسير هذه الزيادة الى تأجيل سداد حوالي 50 % من الديون الخارجية، بسبب إعادة الجدولة مع كل من "نادي باريس و نادي لندن" كما تنص عليه الإتفاقية المبرمة مع مؤسسات النقد الدولية، ثم تقلصت الديون الخارجية الى 22.5 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعيا قياسيا بقيمة 7.9 مليار دولار عن السنة 1998، أن قدرت لبيدوين الخارجية ب 30.47 مليار دولار، ويعزى هذا التراجع في حجم المديونية الى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات .

ابتداء من 2004 بدأت الديون الخارجية تتناقص بمعدلات كبيرة حيث بلغت سنة 2006 مبلغ 5.612 مليار دولار بعدما كانت 17.192 مليار دولار سنة 2005، وقد عرفت نسبة المديونية الخارجية تحسنا في 2006، ولم تعد نسبة خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات تمثل أكثر من 4.16% خارج التسديدات المسبقة، مقابل 8% في 2005 و 12.4% في 2004 و 39.1% سنة 1999. حيث يعود السبب الى عمليات التسديد المسبقة التي قامت بها الجزائر، الى ان وصلت الى 5.413 مليار دولار سنة 2009. وبعد الأزمة المالية لسنة 2009، حق الإقتصاد الوطني أداءات مالية معتبرة في سنة 2010، خاصة فيما يلي يتعلق بتعزيز الوضعية المالية الخارجية وعليه فإن الإنخفاض الملحوظ في سنة 2010 الذي بلغ 4.98 مليار دولار الى أن وصل 3.74 مليار دولار سنة 2014، وهذا أدى الى ارتفاع مستوى احتياطات الصرف الرسمية للجزائر واستمرت هذه الأصول في الإرتفاع الى غاية سنة 2014 نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية للجزائر.

تطور سعر الصرف :

عرف نظام الصرف عدة تطورات متتالية متنقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه ليصبح ابتداء من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك¹. من جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار 08/95 المؤرخ في 1995/12/23، وعليه اتخذ البنك الجزائر عدة إجراءات:

- اعتماد التحويل الجاري للدينار سنة 1991 وتطبيقه فعليا سنة 1994 تزامنا من تحرير أسعار الواردات.
- اعتماد طريقة التسعير ل Fixing لتحديد سعر الصرف
- اعتماد التحويل الجاري للدينار في جوان 1995

¹ وعلوم تسيير جامعة الجزائر
لنقود والسياسة النقدية: مع الإشارة لحالة الجزائر في، (2003) - صالح مفتاح، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

- سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف الى تغطية الواردات .

الجدول (9) : يبين تطور معدل الصرف للدولار مقابل لبيدينار الجزائري للفترة (1990-2014)

1 دولار أمريكي مقابل دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
سعر الصرف	8.96	19	21.82	23.36	35.1	47.7	54.7	57.7	58.7	66.6	75.3

200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200	200
1	2	3	4	5	6	72.6	69.3	64.6	72.647	73.6	76.9	76.4	74.4
77.2	79.7	77.4	72.1	73.3	72.6	72.6	69.3	64.6	72.647	73.6	76.9	76.4	74.4

Source : Perspectives Monde, ([http://perspective.usherbrook.ca/bilan/statistique,\(10/03/2016\)](http://perspective.usherbrook.ca/bilan/statistique,(10/03/2016))).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 1994 تم تخفيض السعر ب 48.72 % حيث خضع الدينار الى تخفيضين في أفريل 1994 وفي سبتمبر 1994 .

أما باقي السنوات وخاصة من سنة (2009-2000) فعرف سعر الصرف استقرارا نسبيا حيث تتراوح بين 72 دج و 80 دج لدولار ويرجع ذلك الى نمو الصادرات من المحروقات والتي بلغت 95 % خلال الفترة وتشكل المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، وكذلك في سنة 1996 إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وتلك الخطوة الأولى في اتجاه نظام تعويم الصرف، والسماح بإقامة مكاتب لصرف العملة الصعبة في ديسمبر 1996.

أثر الإصلاحات على الناتج المحلي الإجمالي :

لقد عرفت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تذبذب واضح خلال الفترة (1999-2014) والجدول التالي يوضح ذلك¹ :

الجدول (10) تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1999-2014)

الوحدة : مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %

¹ منشورة، كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر، الجزائر ، وعلوم التسيير سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، (2001-2000) - محمد راتول، التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

11.2	16227.5	1990
10.2	3438.2	1991
12.6	8519.6	1992
9.3-	9968	1993
9.2-	9973	1994
17.3	6241.9	1995
17.2	6150.4	1996
9.2-	9953	1997
22.8	7542.6	1998
10.2	3238.2	1999
27.3	4123.2	2000
2.5	4227.1	2001
6.9	4522.8	2002
16.1	5247.5	2003
17.2	6150.4	2004
22.9	7563.6	2005
12.6	8520.6	2006
9.2	9306.2	2007
18.1	10993.8	2008
9.3-	9968	2009
20.3	11991.6	2010
21.1	14526.6	2011
10.9	16115.4	2012
2.8	16569.3	2013
3.8	17205.1	2014

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2002-2005-2010-2014

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2014) حيث يتراوح هذا المعدل بين 9.3% كأدنى مستوى له سنة 2009 وسجل 27.3% كأعلى مستوى له سنة 2000، لكنه عرف تراجعاً سنة 2001 بنسبة 2.5% وذلك رغم تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، ليعاود الإرتفاع خلال الفترة (2001-2004)، أي في فترة

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي، وهذا الإرتفاع يرجع الى ارتفاع الحصة من إنتاج البترول مما ساعد في زيادة إيرادات التصدير، أما في سنة 2006 فلقد بدأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض الى أن وصل إلى -9.3% سنة 2009، وهذا بسبب الأزمة المالية التي مست الإقتصاد العالمي سنة 2008، لكن تأكد بعد ذلك إنعاش النمو الذي يجره أساس الطلب الداخلي المدعم بزيادة الموارد سنة 2010، حيث سجل معدل النمو خلال هذه السنة 20.3% وبعدها بدأ معدل النمو في التراجع الى أن وصل الى 2.8% و 3.8% سنتي 2013-2014 على التوالي، وهذا راجع الى الركود الذي يعيشه قطاع المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول.

المبحث الثاني : تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها في الجزائر

تعتبر الكتلة النقدية من أهم العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الجزائر، حيث أن الإفراط في إصدار النقد دون وجود مقابل مادي له من السلع والخدمات سوف يؤدي على مشكلة التضخم وكذا انخفاض القدرة الشرائية للعملة الوطنية، مقارنة بالعملات الأخرى¹.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تمكن بنك الجزائر عموما طوال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى غاية سنة 2015، أن يتحكم في معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة مع تلك المحددة من قبل مجلس النقد والقرض، وهذا يعكس قدرة البنك الجزائر على ضبط العرض النقدي بالأدوات من قبله، والجدول الموالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة (2000-2015):

الجدول (11) : تطور الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)

الوحدة:

مليار درج

السنوات	التداول خارج البنوك	الودائع تحت الطلب	النقود M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	نسبة نمو M2
2000	440.0	368.4	905.2	884.2	1789.4	12.4
2001	484.9	467.5	1041.3	974.3	2022.5	13
2002	577.3	554.9	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2003	664.6	642.2	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2004	781.4	732.0	1643.5	1656.0	3299.5	13.7

¹ سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال، (2000-2001) - محمد راتول، 4 الخارجي: التجربة الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر، الجزائر، وعلوم التسيير

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

10.5	3644.4	1478.7	2165.6	1133.0	874.3	2005
11.7	4070.5	1632.9	2437.5	1240.5	921.0	2006
18.6	4827.6	1649.8	3177.8	1760.6	1081.4	2007
24.2	5994.6	1761.0	4233.6	2570.4	1284.5	2008
16	6956.0	1991.0	4964.9	2965.1	1540.0	2009
3.2	7178.7	2228.9	4944.2	2541.9	1829.3	2010
15.4	8280.7	2524.3	5756.4	2922.3	2098.6	2011
19.9	9929.2	2787.5	7141.7	3536.2	2571.5	2012
10.9	11015.1	3333.6	7681.5	3380.2	2952.3	2013
8.8	11941.5	3691.7	8249.8	3564.56	3204.0	2014
14.4	13663.9	4088.7	9580.2	4460.9	3658.9	2015

Source : Banqued'Algerie,evaluation economique et monetaire en Algerie,les rapports de 2003,2009,2015.¹

من خلال الجدول نلاحظ المؤشرات النقدية سواء M1 أو M2 شهدت تطورا ملحوظا، إذ زادت 1M من 905.2 مليار دج سنة 2000 الى 9580.2 مليار دج نهاية 2015، أما 2M زادت من 1789.4 مليار دج سنة 2000 الى 13663.9 مليار دج سنة 2015.

يتبين انه للكتلة النقدية 1M حيث انتقلت من 1041.3 مليار سنة 2001 الى 9580.2 مليار سنة 2015، أي بمعدل نمو 820.02% وهذا راجع الى النقص الكبير في حجم الودائع تحت الطلب التي تضاعفت من 467.5 مليار سنة 2001 الى 4460.9 مليار دج سنة 2015 وبمعدل نمو 854.20%، كما أن ارتفاع المكونات الاخرى أثر على نمو الكتلة النقدية M1.

عرفت الكتلة النقدية M2 اتجاها تصاعديا حيث مع بداية 2001 شهدت نسبة نمو مرتفعة قدرت ب 22.3%، وهذا تزامنا مع بداية تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش (2001-2004)، فانتهجت بذلك سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية والقضاء على مشاكل عديدة منها البطالة، لتحقق الكتلة النقدية M2 بعد ذلك خلال الفترة (2004-2005) معدلات نمو منخفضة على الرغم من الزيادة البارزة في الودائع تحت الطلب لدى البنوك بنسبة 14%، 54.8% للسنتين 2004، 2005 على التوالي، إلا أنها لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في شبه النقود الذي شهد تراجعاً خصوصاً سنة 2005 ب 10.7%. أما الفترة (2007-2010) شهدت معدلات نمو متذبذبة كان أعلاها سنة 2008 ب: 24.2% وأدناها سنة 2010 ب 3.2% (يوافقان على التوالي المعدل الأعلى والأدنى خلال فترة الدراسة)، مع العلم أن السبب الوحيد في ذلك هو احتياطات الصرف الرسمية المتأتية من قطاع المحروقات.

¹ Banqued'Algerie,evaluation economique et monetaire en Algerie,les rapports de 2003,2009,2015.

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

بالنسبة للفترة (2011-2015) فقد شهدت معدلات نمو تعتبر متقاربة وقد ساهم في هذه المعدلات قطاع المحروقات بالإضافة إلى نسبة نمو التداول النقدي خارج البنوك . وعلى العموم فقد شهدت الكتلة النقدية M2 نمو الى سنة 2015 والسبب راجع الى قطاع المحروقات دون أن يصحب ذلك نمو يعتد به في الناتج المحلي خارج المحروقات.

المطلب الثاني : تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر

يمكن توضيح تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

الجدول (12) :تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)

الوحدة : %

السنوات	التداول النقدي خارج البنوك (%)	الودائع تحت الطلب ((%)	أشباه النقود
2000	24.6	20.6	49.4
2001	23.9	23.1	48.1
2002	23.3	22.4	49.9
2003	22.9	22.9	51.2
2004	23.6	22.2	50.2
2005	24	31.1	40.6
2006	22.6	30.5	40.1
2007	22.4	36.5	34.2
2008	21.4	42.9	29.4

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

28.7	42.6	22.1	2009
31.1	35.4	25.5	2010
30.4	35.3	25.3	2011
28.1	35.6	25.9	2012
30.3	30.7	26.8	2013
30.9	29.9	26.8	2014
29.9	32.7	26.8	2015

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (12)

حسب ما يبينه الجدول أعلاه أن هناك تذبذبا في مكونات الكتلة النقدية في الجزائر التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث أقسام، الأول متعلق بالتداول النقدي خارج البنوك، وهي بدورها يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية: الفترة (2004-2001): خلال هذه الفترة نلاحظ أن التداول النقدي خارج البنوك عرف تراجعا، حيث مثل سوى 23.9 %، و22.9% من إجمالي الكتلة النقدية 2M، وهذا يعني ان هناك ضعف في مستوى اللجوء الى الوسائل البنكية الأخرى لإجراء المبادلات، أما الفترة (2005-2004) عرفت شبه استقرار حيث سجلت نسبة 23.6% سنة 2004 و24% سنة 2005 من مجموع الكتلة النقدية وهذا يعد مؤشرا ايجابيا سواء تعلق الأمر بالاستقرار المالي الأفضل أو التطور في سعر صرف الدينار، وتفضيل حيازة الأوراق والقطع النقدية في المبادلات، وغياب الثقة في وسائل الدفع الأخرى، أما الفترة (2009-2006) سجلت إنخفاضا حيث بلغت نسبة 22.6% سنة 2006 و22.4% سنة 2007، و21.4 سنة 2008 من مجموع الكتلة النقدية وهذا يعني أن توسعها طفيفا مقارنة ب: M2

أما الفترة (2015-2010): سجلت خلال هذه الفترة ارتفاعا حيث أصبحت تمثل 25.5 %، 25.3 %، 25.9 %، 26.8 %، 26.8 % على التوالي من مجموع الكتلة النقدية، وهذا يبين أن تفضيل الأرصدة النقدية تميز بالتصرفات المتصلة بالطلب النقدي في الجزائر.

ثانيا متعلقة بالودائع تحت الطلب وهي بدورها يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية(2003-2000) سجلت وتيرة نمو متناقصة حيث بلغت على التوالي النسب التالية: 20.6 %، 23.1 %، 22.4 %، 22.9 %

أما الفترة (2009-2004): خلال هذه الفترة واصلت وتيرة مرتفعة من مجموع الكتلة النقدية، وهذا الإرتفاع ناجم عن التراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات، بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما يعكس هذا الإرتفاع أيضا التغيرات في سلوك الطلب على العملة من طرف الأعوان الاقتصاديين، أما فيما يخص سنة 2010 سجلت انخفاضا طفيفا لتصبح تمثل 35.4 % وهذا راجع إلى

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية والتي انخفضت فيها أسعار البترول أما الفترة (2011-2015) خلال هذه الفترة عادت الى الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار البترول، كما يتعلق أيضا التباطؤ النقدي بالتداول النقدي، الذي ارتفع في سنة 2015

المطلب الثالث: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

أدى انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ سنة 2000 إلى أحداث تغييرات جذرية في هيكل مقابلات الكتلة النقدية¹ على حساب صافي الأصول المحلية منذ نفس السنة، وذلك كما يبينه الجدول الآتي :

جدول (13):تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (2000-2015)

الوحدة : مليار دج

السنوات	صافي الأصول الأجنبية	صافي الأصول المحلية	قروض الدولة	قروض الإقتصاد
2000	169.6	1619.8	506.6	1150.7
2001	775.9	1246.6	677.4	993.7
2002	1310.0	1162.8	569.7	1078.4
2003	1755.6	1145.9	578.6	1266.7
2004	2342.6	956.8	423.4	1380
2005	3119.1	525.2	-20.6	1535
2006	4179.7	-109.2	-933.2	1779.8
2007	5515	-687.5	-1304.1	1905.4
2008	7415.5	-1420.9	-2391.1	2205.2
2009	10246.9	-3291	-3627.3	2615.5
2010	10885.7	-3712.6	-3488.9	3086.5

الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا"، مجلة (2009)، اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بي بو علي، الشلف، الجزائر، " ¹ حاكمي بوحفص. العدد السابع

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

3268.1	-3392.9	-3715.8	11996.5	2011
3726.5	-3406.6	-3993.2	13922.4	2012
4287.6	-3334.0	-3924.8	14940	2013
5156.3	-3235.4	-3238.6	15225.2	2014
5760.6	-2025.2	-2070.6	15601.79	2015

¹Source : bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique monétaire ,(1964-2005)

²Banque d'Algérie, évaluation économique et monétaire en Algérie, les rapports de 2004 ,2008,2014,2015.

ترجع تغيرات مقابلات الكتلة النقدية في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بالتبعية القوية للصادرات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، وتعتبر الفترة (2000-2015) من الفترات التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري العديد من التحولات والتغيرات خاصة على المستوى الخارجي .

حيث يتضح من خلال الجدول السابق أن بنك الجزائر خلال الفترة(2000-2015) تمكن من تشكيل مستويات مرتفعة من الموجودات الخارجية والتي نتجت عن ارتفاع إيرادات المحروقات ولكون هذه الموجودات للبنك من بين أهم المقابلات للكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة وقد أوضح تحليل الوضعية النقدية خلال هذه الفترة وجود تغيرات هيكلية في مقابلات الكتلة النقدية نتيجة التطور الملحوظ للموجودات الأجنبية، مما أدى إلى حدوث تغيرات فيما يتعلق بمكونات وحجم الكتلة النقدية والنتيجة في الأخير فوائض نقدية كبيرة.

بداية من سنة 2000، بدأت أسعار البترول تعرف نوعا من الارتفاع، ما سمح بزيادة حجم العوائد البترولية. ولقد أسهمت هذه الزيادة في نمو الذمم على الخارج لدى بنك الجزائر، أين وصلت إلى 775.9 مليار دج في سنة 2001، و 1310.7 مليار دج في سنة 2002 .

¹Source : bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique

² Source : bulletin statistique de la banque d'Algérie, séries rétrospectives, statistique

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

لقد تضاعف حجم الموجودات الأجنبية الصافية كمقابل للكتلة النقدية أكثر من 12 مرة خلال الفترة (2000-2015) فقد انتقلت قيمة المجموع من 775.9 مليار دج سنة 2001 الى 15601.79 مليار دج سنة 2015.

وحسب تقارير بنك الجزائر حول الوضعية النقدية تجاوزت الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر، كمصدر رئيسي للإصدار النقدي للكتلة النقدية خاصة منذ سنة 2006. وتشكل الموجودات الخارجية التي يحوزها بنك الجزائر، والتي تعتبر مستحقات على الدول المصدرة لهذه العملات الصعبة، الضمانة للإشارات النقدية (بالدينار) في الإقتصاد الوطني، من جهة أخرى يلاحظ أنه خلال نفس الفترة حدث تقلص كبير لصافي الموجودات الداخلية كمقابل للكتلة النقدية، ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لمديونية الخزينة العمومية واستمرار تراكم الادخارات المالية من طرف الخزينة، ومع تزايد الموارد لدى صندوق ضبط الإيرادات تعتبر الخزينة العمومية دائما صافيا لمجموع القطاع البنكي منذ سنة 2005، ويساهم كل هذا التراكم للموارد النقدية في رفع سيولة النظام البنكي .

بالإضافة إلى ما سبق فإن مساهمة كل نوع من المقابلات في الكتلة النقدية كانت متذبذبة ففي سنة 2001 مثلت الموجودات الخارجية الصافية 38.6 % من الكتلة النقدية وارتفعت الى 85.5 % في 2005 لتتجاوز منذ 2006 نسبة 100% حيث وصلت سنة 2009 الى 147.3 % ويعبر هذا الوضع عن وجود مشاكل واختلالات هيكلية في الكتلة النقدية حيث أن ارتفاع أسعار المحروقات أدى إلى تراكم احتياطات الصرف وانعكس ذلك في المساهمة الكبيرة لصافي الموجودات الأجنبية كمقابل للكتلة النقدية.

خلاصة الفصل :

قد حاولنا خلال هذا الفصل أن نتعرض إلى واقع الطلب على النقود في الجزائر بالتحليل، حيث تطرقنا في الجزء الأول إلى الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بعد 1990، وانعكاساتها على بعض المتغيرات النقدية، ثم تناولنا في الجزء الثاني الكتلة النقدية ومكوناتها والأجزاء المقابلة لها، مع تناول بعض المؤشرات النقدية والتي تربط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي ولعل أهم النتائج التي استخلصناها من خلال هذا الفصل هي كالتالي:

-كان للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد 1990 ثر بالغ على التوازنات النقدية، وشهدت معظم التوازنات النقدية استقرار نسبي بعد الإنتهاء من البرامج المدعومة، أي أن بعد سنة 1998، وكان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار البترول والسياسة النقدية الصارمة. من خلال التحليل السابق وجدنا أن الديون الخارجية، سعر الصرف، ارتفاع أسعار البترول والذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي كلها عوامل أثرت على الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، وبالتالي على الطلب على النقود في الجزائر.

الفصل الثاني : واقع الطلب على النقود في الجزائر

بعد تناولنا للطلب على النقود في النظرية الاقتصادية، وتحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر، نتطرق على مستوى الفصل اللاحق إلى دراسة قياسية لمحددات الطلب على النقود من اجل الوصول الى مدى تأثير هذه المتغيرات في الطلب على النقود.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية لمحددات الطلب

على النقود في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري للطلب على النقود سنحاول في هذا المبحث بالدراسة القياسية لها و ذلك باتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الإقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج ، و يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود إضافة على تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة عليها معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على العلاقة السببية بين مختلف المتغيرات و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الطلب على النقود وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية والإقتصادية والقياسية وأخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 2000-2015 م.

المبحث الأول : التحليل القياسي لمحددات الطلب على النقود

يمكن تقسيم المتغيرات التي تؤثر في الطلب على النقود الى قسم تنظيمي يتعلق بسوق النقود وقسم آخر يتعلق بالإقتصاد الكلي وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على جانب الإقتصاد الكلي من خلال التطرق الى أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية والأكثر تأثيرا على معدلات البطالة ومدى تأثيرها بسياسات وبرامج الإصلاح الإقتصادي ، وذلك بتقدير نموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين الطلب على النقود والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة عليها بالإستعانة بتقنية الإنحدار الخطي المتعدد.

المطلب الأول : تحديد المتغيرات الإقتصادية للنموذج

إعتمدنا في عملية إختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود على النظريات الإقتصادية المفسرة للطلب على النقود بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى الإعتماد أيضا على الدراسات السابقة حيث نستخلص مما سبق بأن الطلب على النقود يتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية نذكر منها سعر الفائدة ، الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم و سعر الصرف و أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الطلب على النقود و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر ، سنقوم أولا بدراسة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 م ، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة الطلب

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

على النقود بكل متغير من المتغيرات الإقتصادية المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الإقتصادية والجدول التالي يبين المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 14 : جدول المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 2000-2015

المتغيرات / السنوات	الطلب على النقود %	سعر الفائدة %	الناتج المحلي الإجمالي %	معدل التضخم %	سعر الصرف %
2000	37.80	-10.32	3.80	0.30	0.21
2001	56.80	10.03	3.00	4.20	0.20
2002	62.70	7.18	5.60	1.40	0.19
2003	62.80	-0.2	7.2	4.30	0.21
2004	59.30	-3.78	4.3	4.00	0.28
2005	53.80	-6.99	5.9	1.38	0.30
2006	64.10	-2.32	1.7	2.31	0.30
2007	63.00	1.48	3.4	3.67	0.33
2008	73.20	-6.38	2.4	4.86	0.40
2009	69.10	21.61	1.6	5.73	0.31
2010	68.10	-6.96	3.6	3.91	0.40
2011	68.10	-8.66	2.9	4.52	0.41
2012	68.00	0.49	3.4	8.89	0.40
2013	71.70	8.08	2.8	3.30	0.40
2014	79.20	8.21	3.8	2.91	0.39
2015	82.60	16.68	3.8	4.78	0.38

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

البنك العالمي WWW.BM.COM في 2017-03-17

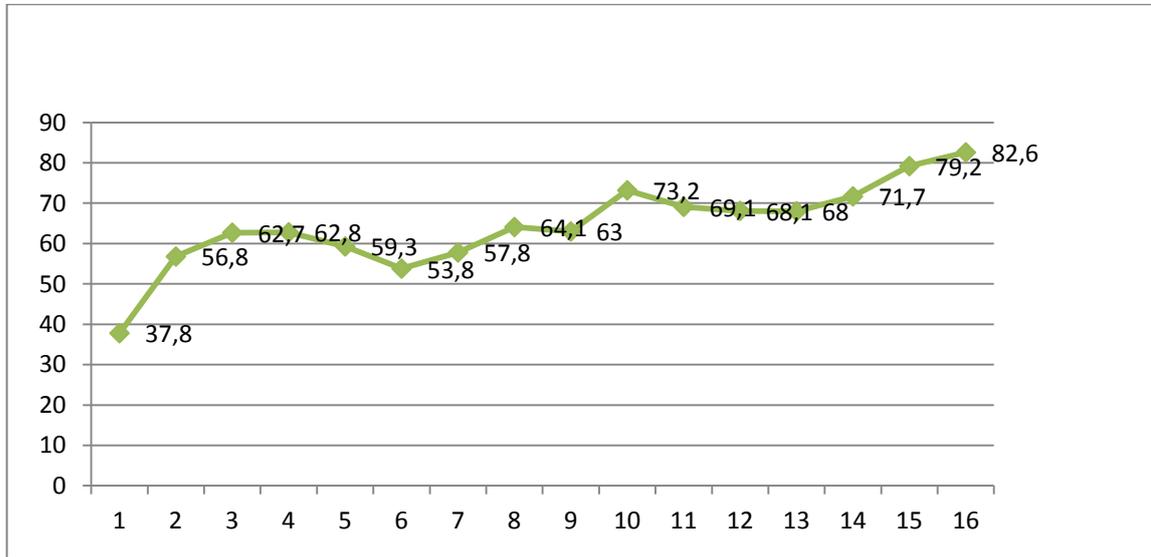
2- دراسة تطور المتغيرات المستقلة في الفترة 2000 – 2015

لدراسة الطلب على النقود وعلاقته بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع (الطلب على النقود) من خلال ما تم عرضه سابقا وهي معدل التضخم ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي .

تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الطلب على النقود هو جميع الأموال المتوفرة مع الأفراد لمقابلة احتياجاتهم المختلفة حيث يعتبر من المتغيرات الهامة التي تتحكم في فعالية السياسة النقدية التي يتم استخدامها لتحقيق الأهداف الإقتصادية والقضاء على الإختلالات الإقتصادية ويعبر عن هذه الظاهرة بالمتغير التابع والشكل التالي يبين تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الشكل 4 : تطور الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن الطلب على النقود في الجزائر في تزايد مستمر طيلة فترة الدراسة حيث بلغ سنة 2000م 37.80% ليصل الى 62.70% سنة 2000، كما شهد إنخفاضا سنة 2004م 59.30% وهذا راجع

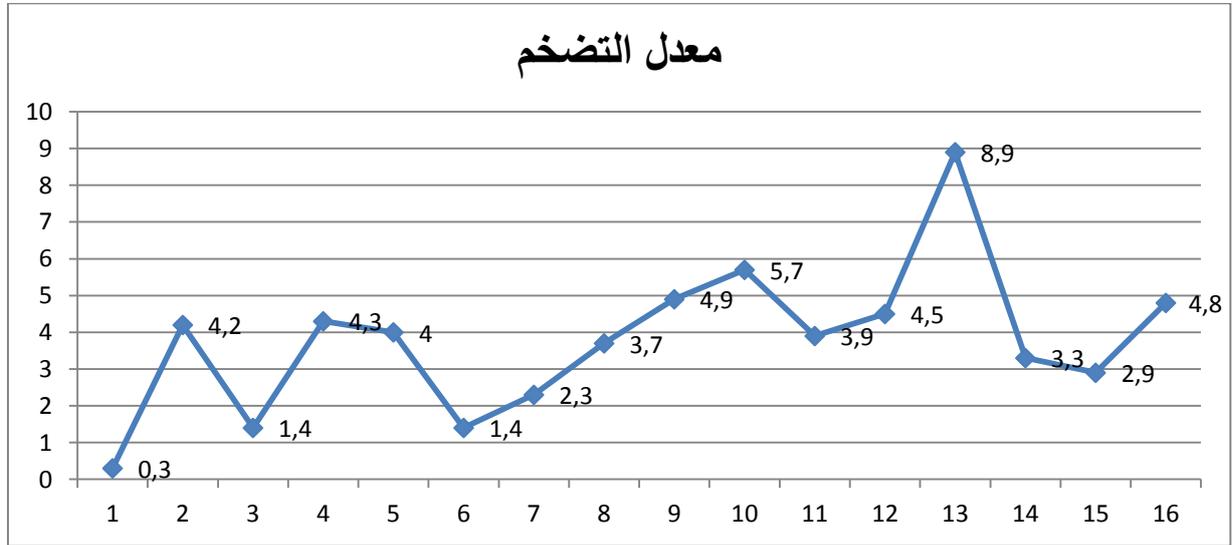
الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

الى الإصلاحات والسياسة المنتهجة الوحدات الإقتصادية ،ليعاود الإرتفاع الى قيمة 73.20% سنة 2008 وهذا راجع الى زيادة المدخيل ذلك نتيجة تحسن الاسعار النفط.

تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

يعبر التضخم عن التغير السنوي في مؤشر أسعار الإستهلاك ومن خلال الدراسة تبين أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومنحنى فيليبس حيث يتميز المنحنى بميل سالب ففي حالة الرواج الإقتصادي يزداد الطلب الكلي ويرتفع المستوى العام الأسعار وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج حيث يعبر عن الزيادة في كمية النقود مع ثبات الزيادة في كميات الإنتاج.ومن أجل تحديد العلاقة بين معدل التضخم والطلب على النقود سندرس تغيراته في الجزائر خلال الفترة 2000-2015م وذلك حسب الشكل التالي :

الشكل 5 : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Excel

من الشكل البياني يمكن ملاحظة أن نسب التضخم في الجزائر أخذت منحني متذبذب خلال فترة الدراسة حيث بلغ سنة 2000م 0.3 ويرجع هذا الإنخفاض الى السياسة المالية النقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإيرادات وتقليص النفقات عن طريق تشجيع الإدخار برفع معدلات الفائدة أما سنة 2003م فارتفع الى 4.30% ثم انخفض سنة 2005م الى 1.38% ليرتفع سنة 2009م الى نسبة 5.73% ثم ينخفض سنة 2010م الى

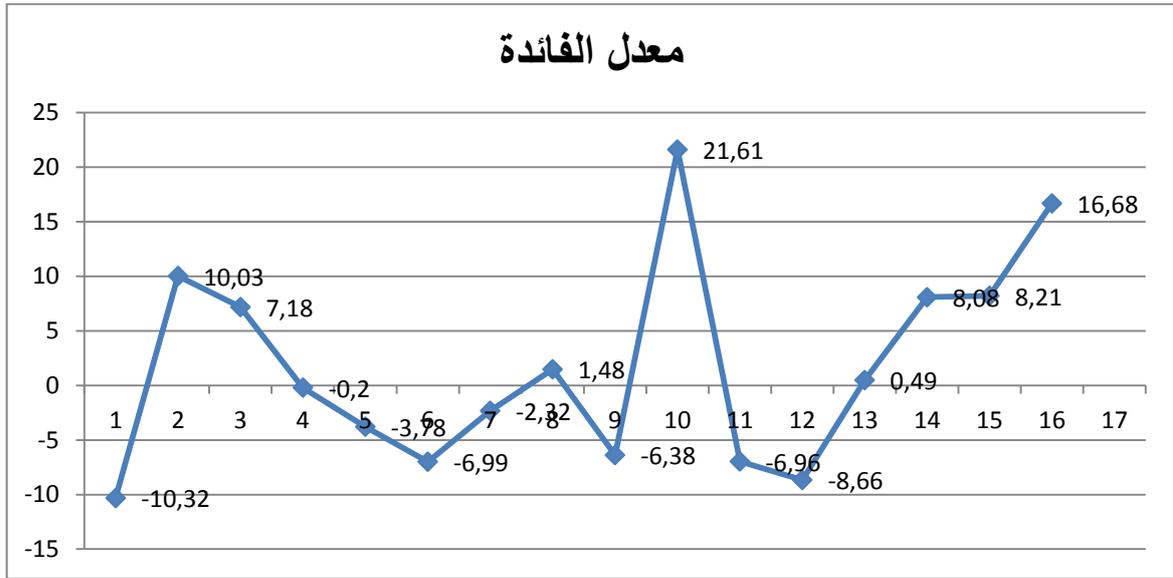
الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

3.91% ليرتفع ال قيمة 8.89% سنة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهذا لإنخفاض النمو الإقتصادي نتيجة العجز في الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات واعتمادات السلطات الحكومية على تمويل العجز السنوي من مصادر تضخمية غير حقيقية عن طريق التوسيع في حجم الإقتراض الحكومي من البنك المركزي مما ساهم في زيادة كمية النقود في الإقتصاد الجزائري.

تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015:

هو عبارة عن السعر الذي يتم دفعه من قبل البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية المتعددة، حيث يعتبر سعر الفائدة المحدد الرئيسي والأهم في تحديد الطلب على النقود والعلاقة بينه وبين الطلب على النقود علاقة عكسية ، فكما سبق وتناولنا نظريات الطلب على النقود تعكس أسواق الأصول الجانب النقدي من الإقتصاد حيث يعتبر سوق النقد من أهمها وفيه يتحدد متغير سعر الفائدة بواسطة تفاعل قوى الطلب وقوى العرض وسنقوم بعرض منحنى سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الشكل 6: تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Excel

من الشكل البياني يمكن ملاحظة أن معدل الفائدة في الجزائر أخذت منحنى متذبذب خلال فترة الدراسة حيث

بلغت سنة 2000 أدنى مستوياتها بنسبة (-10.32%) وهذا راجع الى الظروف الإقتصادية التي تمر بها الدولة الجزائرية ثم ارتفعت الى (10.03%) سنة 2011 ثم انخفض الى (-6.99) سنة 2005 سبب حدوث ركود

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

اقتصادي ليعاود الإرتفاع سنة 2009 حيث حققت أعلى مستوى بنسبة 21.61% وهذا راجع الى تطور الإصلاحات الإقتصادية المتبعة من طرف الدولة.

تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000-2015

سعر الصرف هو السعر النسبي لعملة نقدية مقارنة بعملة أخرى ، فهو عدد الوحدات من عملة نقدية أجنبية التي يمكن الحصول عليه مقابل وحدة من العملة الوطنية ، ونجد أن العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف طردية والشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000-2015 .

الشكل 7 : تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Excel

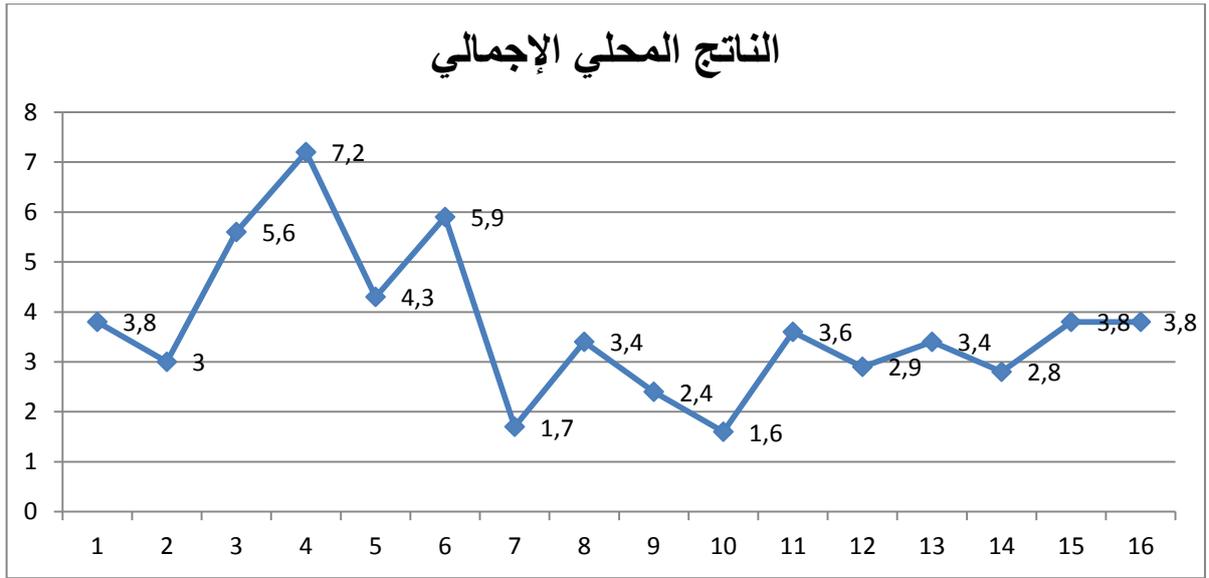
من خلال الشكل البياني نلاحظ أن سعر الصرف في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة حيث بلغ سنة 2000 0.1 ليصل الى 0.41 سنة 2011 وهذا بسبب الأزمة النفطية والملاحظ أنه فيه في السنوات الأخيرة 2014 و2015 انخفض سعر الصرف الى نسبة 0.39% وهذا راجع الى إنخفاض في أسعار البترول .

تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة أو هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة ويعتبر من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود حيث نجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الطلب على النقود ، والشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

الشكل 8 : تطور الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Excel

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا محسوس في السنوات للفترة (2001م - 2003م)، مما أدى ذلك إلى ارتفاع ملحوظ وذلك على ضوء ما تقدم من نفس الفترة الذي شهد الطلب الكلي في الجزائر نمو الملحوظ للاقتصاد اما في المرحلة الثانية التي تمتد من 2008 الى 2009 فقد عرف فيها الناتج المحلي الإجمالي انخفاض طفيف وصل الى نسبة 0.24% وهذا راجع الى الأزمة النفطية التي حصلت في أواخر سنة 2008 ليعود ويرتفع من جديد من سنة 2009 الى غاية 2014 وهذا بتبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بهدف التحضير لعملية تغيير التوجه الإقتصادي والإنتقال الى إقتصاد السوق ومن ثم عاد للناتج المحلي الإجمالي نمو الى غاية 2015 بنسبة

3.8% و ذلك حسب اعتقادنا راجع الى تدخل الدولة لتحفيز النمو الإقتصادي عبر تبنيها برامج الإنعاش الإقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الإتصال إضافة الى إرتفاع أسعار البترول، وكل هذه العوامل أدت الى ارتفاع مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي

بعد تحديد عدد المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود من خلال دراستنا للنظرية الإقتصادية ، وذلك باستعمال تقنية الإنحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على برنامج **Eviews** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **MCO** لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج

الشكل الرياضي للنموذج : بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، و بعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج

1. صياغة النموذج :

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة وهي كالتالي :

المتغير التابع : يتمثل في الطلب على النقود الذي يرمز له بالرمز **MD**

المتغيرات المستقلة : و تتمثل في :

سعر الفائدة يرمز له بالرمز **I**

. الناتج المحلي الإجمالي و يرمز له بالرمز **PIB**

. معدل التضخم و يرمز له بالرمز **I**

سعر الصرف و يرمز لها بالرمز **ER**

و المتمثل في الدالة التالية :

$$MD = f(I, PIB, INF, ER)$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بالطلب على النقود و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي :

$$MD_t = \beta_0 + \beta_1 I + \beta_2 PIB + \beta_3 INF + \beta_4 ER + u_t$$

حيث :

t : يمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة t

Md : يمثل معدل الطلب على النقود المقاس ب %

I : يمثل سعر الفائدة المقاس ب %

PIB : يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس ب %

INF : يمثل معدل التضخم المقاس ب %

ER : يمثل سعر الصرف المقاس ب %

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: تمثل معاملات النموذج

u: يمثل المتغير العشوائي او الحد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الطلب

على النقود التي لم ندرجها في النموذج لشدة ارتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى

2. تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الاقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة و يقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدره قريبة من القيم الحقيقية ، و بالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد .

أ - خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية¹ :

1 - خاصية عدم التحيز:

التحيز هو الفرق بين مقدرة ما ووسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن الصفر نقول أن المقدر متحيز أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق مايلي :

$$E(\widehat{\beta}_i) = (\beta_i) \quad i = 0, 1, 2, \dots, k$$

وبالتالي $\widehat{\beta}_i$ هي مقدر غير متحيز ل β_i

2 - خاصية الإتساق :

نقول ان المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

- قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية وذلك كلما كبر حجم العينة .

- قيمتي التحيز والتباين تقتربان او تساويان الصفر كلما اقترب حجم العينة ما لا نهاية :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\widehat{\mathbf{B}}) = \mathbf{b} \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \widehat{\mathbf{B}} = \mathbf{B}$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\widehat{\mathbf{B}}) = \mathbf{b} \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \text{var}(\widehat{\mathbf{B}}) = 0$$

إذا تحقق هذين الشرطين نقول ان $\widehat{\mathbf{B}}$ هو مقدر متسق ل β .

3 - خاصية أصغر تباين² :

يقصد بأقل تباين للمقدرات ، عندما يكون تباين أقل من تباين أي قيمة مقدرة أخرى أي:

$$\text{var}(\widehat{\beta}_i) < \text{var}(\bar{\beta}_i) \quad i = 0, 1, 2, \dots, k$$

حيث :

$\bar{\beta}_i$ هي القيمة المقدرة الأخرى ل β_i

ب- فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

¹ -حسين علي للإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة ،دار الخلدونية، الطبعة الثانية، الجزائر 2009،ص

² - محمد عبد الجبار سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص188

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

عند استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد ، فإنه يجب توفر الفرضيات التالية :

//1 : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير المستقل مختلفة عن بقية القيم .

//2 : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر أي :

$$E(U_i) = 0 \quad , \forall i$$

//3 : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي :

$$\text{Var}(U_i) = E(U_i^2) = \sigma_u^2$$

//4 : عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء أي :

$$\text{cov}(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad , \forall i \neq j$$

//5 : استقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي :

$$\text{Cov}(U_i X_i) = E(U_i X_i) = 0$$

//6 : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي :

$$U_i \longrightarrow N(0, \sigma^2)$$

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في محددات الطلب على النقود ، والمتغيرات الإقتصادية المختارة في البرنامج الإحصائي Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لنموذج إنطلاقا من الجدول رقم كما يلي :

الجدول رقم 15: نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/18/17 Time: 19:28
Sample: 2000 2015
Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

C	112.9742	9.316419	12.12636	0.0000
I	-0.587431	0.167917	-3.498336	0.0050
PIB	2.745787	1.123753	-2.443407	0.0326
INF	-0.130564	0.871875	0.149751	0.8837
ER	118.6683	22.56671	-5.258555	0.0003
<hr/>				
R-squared	0.796132	Mean dependent var	64.37500	
Adjusted R-squared	0.721998	S.D. dependent var	10.59714	
S.E. of regression	5.587438	Akaike info criterion	6.529225	
Sum squared resid	343.4141	Schwarz criterion	6.770659	
Log likelihood	-47.23380	Hannan-Quinn criter.	6.541589	
F-statistic	10.73910	Durbin-Watson stat	1.403692	
Prob(F-statistic)	0.000855			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج Eviews

من الجدول رقم 15 يمكن كتابة كتابة الصيغة النهائية للنموذج كما يلي :

$$\widehat{md} = 112.974 - 0.587 I + 2.745 PIB - 0.130 INF + 118.668 ER$$

$$t\hat{c} : (12.126) \quad (-3.498) \quad (-2.443) \quad (0.149) \quad (-5.258)$$

$$S_{\hat{B}_i} : (9.316) \quad (0.167) \quad (1.123) \quad (0.871) \quad (22.566)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 343.414 \quad \bar{R}^2 = 0.7219 \quad n = 16$$

$$R^2 = 0.7961$$

$$F_c = F\text{-statistic} = 10.739$$

$$DW = 1.40$$

حيث:

$t\hat{c}$: هي قيم إحصاءة ستيودنت المحسوبة للمعالم المقدرة ، وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

$S_{\hat{B}}$: الانحرافات المعيارية للمعالم المقدرة.

$\sum \varepsilon_i^2$: مجموع مربعات الأخطاء.

\bar{R}^2 : يمثل معامل التحديد المصحح

F_c : تمثل احصائية فيشر المحسوبة وتحسب وفقا للعلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^2}{1-R^2} * \frac{n-m-1}{m}$$

حيث :

m : عد المتغيرات المستقلة .

n : يمثل عدد المشاهدات .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية والتنبؤية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي والإقتصادي للنموذج المقدر ولدراسة مدى صلاحية النموذج لآبد من إجراء مجموعة من الإختبارات وذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الإقتصادية ومدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم إختباره من الناحية القياسية واستخدامه في عملية التنبؤ .

المطلب الأول : الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج المقدر:

أ – التفسير الإحصائي :

1 – إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار نستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، والجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 15 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج .

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	B_0	12.126	2.201	0.000
ا	B_1	-3.498	2.201	0.005
PIB	B_2	-2.443	2.201	0.032
INF	B_3	0.149	2.201	0.883
ER	B_4	-5.258	2.201	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 15

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

ولإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5% وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = 0 \\ H_1: \beta_i \neq 0 \end{cases} \quad \text{حيث :}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني المعلمة لها معنوية إحصائية

• إختبار معنوية β_0 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_0 \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_0 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} الجدولة عند مستوى معنوية 5%

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن: $t_{tab} < |t_{cal}|$. وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ومنه β_0 لها معنوية إحصائية .

بما أن :

$0.05 > Prob(B_0)$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ومنه β_0 لها معنوية إحصائية .

$$\begin{cases} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,201 & \text{لدينا:} \\ T_{cal} = 12.126 \end{cases}$$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_0 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% .

• اختبار معنوية β_1 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_1 \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_1 نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5%

$$\begin{cases} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,201 & \text{لدينا:} \\ T_{cal} = 3.498 - \end{cases}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_1 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% .

بما أن :

$$0.05 > Prob(B_1) \text{ وبالتالي نرفض } H_0 \text{ ونقبل } H_1, \text{ ومنه } \beta_1 \text{ لها معنوية إحصائية .}$$

• اختبار معنوية β_2 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_2 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_2 \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

لاختبار معنوية المعلمة β_2 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

$$\left\{ \begin{array}{l} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,201 \\ T_{cal} = -2.443 \end{array} \right. \quad \text{لدينا:}$$

ومنه: $T_{cal} > T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_2 ذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5 % .

بما أن :

$$0.05 > Prob(B_2) \text{ وبالتالي نرفض } H_0 \text{ ونقبل } H_1 \text{، ومنه } \beta_2 \text{ لها معنوية إحصائية .}$$

• اختبار معنوية β_3 :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_3 = 0 \quad \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_3 \neq 0 \quad \text{لها معنوية} \end{array} \right.$$

لاختبار معنوية المعلمة β_3 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5 %

لدينا :

$$\left\{ \begin{array}{l} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,201 \\ T_{cal} = 0.149 \end{array} \right.$$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

ومنه: $T_{cal} < T_{tab}$ نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_3 ليس لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% .

بما أن :

$0.05 > Prob_{(B_3)}$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 ، ومنه β_3 ليس لها معنوية إحصائية .

• اختبار معنوية β_4 :

$$\begin{cases} H_0: \beta_4 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \\ H_1: \beta_4 \neq 0 & \text{لها معنوية} \end{cases}$$

لاختبار معنوية المعلمة β_4 ، نقوم بمقارنة قيمة T_{cal} المحسوبة مع قيمة T_{tab} المجدولة عند مستوى معنوية 5%

لدينا :

$$\begin{cases} T_{tab(n-k)}^{0,025} = 2,201 \\ T_{cal} = -5.258 \end{cases}$$

ومنه: $T_{cal} < T_{tab}$ نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 . أي المعلمة β_4 لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5% .

بما أن :

$0.05 > Prob_{(B_4)}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ومنه β_4 لها معنوية إحصائية .

-اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج:

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher وفقا للفرضية التالية

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = 0 & \text{ليس لها معنوية} \end{cases}$$

$$H_1: \exists \beta_i / B_i \neq 0 \quad i=1,2,\dots,5 \quad \text{لها معنوية}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتعني انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتعني يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير علة المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم لدينا : $F_{cal} = 10.739$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5% هي كما يلي :

$$F_{(4,11)}^{0.05} = 3.36$$

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج نقارن F_{cal} مع F_{tab}

لدينا:

$$\left\{ \begin{array}{l} F_{tab(k-1,n-k)}^{0,5} = F_t(4, 11) = 3.36 \\ F_c = 10.739 \end{array} \right.$$

حيث:

K: يمثل عدد المعالم التي هي 5؛

F_{cal} : يمثل F-statistic القيمة المحسوبة ؛

F_{tab} : تمثل القيمة المجدولة .

n: يمثل عدد المشاهدات .

إذا كانت لدينا: $F_{cal} < F_{tab}$ أي القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فإننا نرفض H_0 ونقبل H_1

، أي النموذج ليس له معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 5%. والعكس صحيح

بما ان $F_t = 3.36 < F_c = 10.739$ أي القيمة المحسوبة اكبر من القيمة المجدولة فإننا نقبل H_1 ونرفض H_0 وبالتالي النموذج ذو معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية 5%..

وبما أن :

$0.05 > Prob_{F_{cal}}$ وبالتالي نرفض H_0 ونقبل H_1 ، ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية .

وبالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع (الطلب على النقود)

2-تفسيرالاقتصادي :

-قيمة القدرة التفسيرية للنموذج $R^2 = 0.7961$ تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 79.61% من التغيرات التي تحدث للطلب على النقود تشرحها كل المتغيرات الإقتصادية كل من معدل التضخم ، سعر الفائدة ، سعر الصرف ، الناتج المحلي الإجمالي ، أما 20.39% تبقى لعوامل غير مشخصة يشرحها المتغير العشوائي.

-إشارة معلمة سعر الفائدة سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسعر الفائدة ، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير سعر الفائدة بوحدة واحدة فإن الطلب على النقود يتغير بـ 0.587 وحدة.

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود و الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الطلب على النقود يتغير بـ 2.745 وحدة .

- إشارة معلمة سعر الصرف موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الطلب على النقود و سعر الصرف ، وهذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة ومنطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الطلب على النقود يتغير بـ 118.66 وحدة

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والإقتصادية ، سنقوم بإختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1 - إختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء

نستخدم إختبار ديربين واتسون DW حيث تسمح هذه الإحصاءة بإختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho = 0 \\ H_1: \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

ويفترض في هذا الإختبار أن الإرتباط الذاتي لقيم ρ يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى :

$$\mu_t = \rho \mu_{t-1} + \varepsilon_t$$

وبالتالي تحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية³ :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل 9 : تحديد مناطق القبول والرفض لإحصاءة DW :

ارتباط ذاتي موجب	قرار غير محسوم DW=1.40	عدم وجود إرتباط ذاتي للإخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	ارتباط ذاتي سالب
0	dl=0.74	du=1.93	2	4-du=2.07
				4-dl=3.26
				4

نلاحظ أن DW وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر أن الإرتباط الذاتي للأخطاء هو أكثر من الدرجة الأولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي نستخدم إختبار:

Breusch –Pagan-Godfrey

- إختبار Breusch –Pagan-Godfrey : يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط من الدرجة

الثانية فأكثر وعندما يكونا المتغير التابع مبطاً ضمن المتغيرات المستقلة : ويكتب النموذج العام الذي يحتوي

الإرتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة ρ

$$\mu_t = \rho_1 \mu_{t-1} + \rho_2 \mu_{t-2} + \dots + \rho_\rho \mu_{t-\rho}$$

³ - حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

$$\gamma_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \rho_1 \mu_{t-1} + \rho_2 \mu_{t-2} + \dots + \rho_\rho \mu_{t-\rho} + \varepsilon_t$$

وتتلخص فكرة هذا الإختبار على وجود علاقة معنوية بين الأخطاء وإختبار الفرضية التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,\dots,\rho \end{array} \right.$$

H_0 : تمثل فرضية الصفرية تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

الجدول رقم 16 : نتائج التقدير لإختبار Breusch –Pagan-Godfrey

B reusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.091123	Prob. F(2,9)	0.0332
Obs*R-squared	8.493059	Prob. Chi-Square(2)	0.0143

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/22/17 Time: 13:42

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
I	0.037940	0.203677	0.186275	0.8564
PIB	1.048954	0.962176	1.090189	0.3040
INF	-0.055894	0.891823	-0.062673	0.9514
ER	8.246315	19.87257	0.414960	0.6879
C	-6.396881	7.593957	-0.842365	0.4214
RESID(-1)	0.620698	0.446819	1.389146	0.1982
RESID(-2)	-1.106853	0.372735	-2.969544	0.0157
R-squared	0.530816	Mean dependent var	-5.33E-15	
Adjusted R-squared	0.218027	S.D. dependent var	4.784796	
S.E. of regression	4.231159	Akaike info criterion	6.022465	
Sum squared resid	161.1244	Schwarz criterion	6.360472	
Log likelihood	-41.17972	Hannan-Quinn criter.	6.039774	
F-statistic	1.697041	Durbin-Watson stat	2.417950	
Prob(F-statistic)	0.228218			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 15 باستعمال برنامج Eviews

إعتمدنا في الإختبار على الأخطاء من الدرجة الثانية وبالتالي نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0: \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1: \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 0,1,2 \end{cases}$$

نحسب الإحصاءة LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \implies LM = 8.493$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_{ρ} الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05, 2)} = 5.991$$

أو :

$$\text{Prob}_{LM} = 0.01 < 0.05$$

نلاحظ أن $LM < \chi^2_{(0.05, 2)}$ وبالتالي نقبل H_1 ونرفض H_0 أي يوجد مشكل إرتباط ذاتي لأخطاء .

تصحيح مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء :

لتصحيح مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم طريقة **Cohrane-Orcutt** :

هي طريقة تتم (AR) عند تقدير النموذج حيث يتم تقدير معامل الإرتباط الذاتي من خلال تقدير قيم بإضافة

المتغير العشوائي من خلال الصيغة التالية :

$$\hat{\rho} = \frac{\sum U_i \hat{U}_{i-1}}{\sum (\hat{U})^2}$$

باستخدام طريقة انحدار قيمة المتغير العشوائي \hat{U}_i على \hat{U}_{i-1} يكون مايلي :

$$U_i = \hat{\rho} \hat{U}_{i-1}$$

ويكون النموذج من الشكل :

$$U_t = \rho U_{t-1} + \varepsilon_t \implies \hat{U}_t = \rho \hat{U}_{t-1} + \varepsilon_t$$

انطلاقا من الجدول رقم 16 باستعمال برنامج **Eviews** تحصانا على نتائج تصحيح مشكل الإرتباط الذاتي

للأخطاء كما يلي :

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.875706	Prob. F(2,2)	0.5331
Obs*R-squared	4.668673	Prob. Chi-Square(2)	0.0969

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 05/22/17 Time: 13:49

Sample: 2006 2015

Included observations: 10

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.087355	22.45120	-0.271137	0.8117
I	0.498629	0.456062	1.093335	0.3884
PIB	2.771852	6.778385	0.408925	0.7222
IF	-1.375567	1.803625	-0.762668	0.5253
ER	6.116295	86.97455	0.070323	0.9503
AR(6)	0.081041	0.196396	0.412644	0.7199
RESID(-1)	-0.807406	0.888428	-0.908804	0.4594
RESID(-2)	-1.599312	1.365310	-1.171391	0.3621
R-squared	0.466867	Mean dependent var		3.71E-13
Adjusted R-squared	-1.399097	S.D. dependent var		4.882685
S.E. of regression	7.562800	Akaike info criterion		6.874922
Sum squared resid	114.3919	Schwarz criterion		7.116990
Log likelihood	-26.37461	Hannan-Quinn criter.		6.609374
F-statistic	0.250202	Durbin-Watson stat		2.791283
Prob(F-statistic)	0.930469			

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 16 باستعمال برنامج **Eviews**

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي :

$$Y = -6.087 + 0.498 I + 2.771 PIB - 1.375 IF + 6.116 ER + AR(6)$$

نحسب الإحصاء LM وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \implies LM = 4.668$$

نقارنها مع إحصائية $\chi^2_{(0.05, 6)}$ الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05, 6)} = 12.592$$

أو :

$$\text{Prob}_{LM} = 0.096 > 0.05$$

نلاحظ أن $\chi^2_{(0.05, 6)} > LM$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 أي لا يوجد مشكل إرتباط ذاتي

للأخطاء من الدرجة السادسة .

إختبار تجانس تباين الأخطاء

: سيتم إعتقاد إختبار وايت White للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، والذي يعتمد

وجود علاقة بين مربع البواقي U_t^2 والمتغيرات المستقلة ويكون التقدير وفقا للصيغة التالية :

$$\hat{\mu}_t^2 = \beta_0 + \alpha_1 X_{1i} + \beta_1 X_{1i}^2 + \alpha_2 X_{2i} + \beta_2 X_{2i}^2 + \dots + \alpha_k X_{ki} + \beta_k X_{ki}^2 + \varepsilon_t$$

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 , \alpha_2 \neq 0 , \dots , \alpha_k \neq 0 , \beta_k \neq 0 \end{array} \right.$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على عدم تجانس تباين الأخطاء .

انطلاقا من الجدول رقم 16 باستعمال برنامج Eviews تحصانا على نتائج تصحيح مشكل الإرتباط الذاتي

للأخطاء كما يلي :

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic

2.730330 Prob. F(14,1)

0.4453

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

Obs*R-squared	5.592029	Prob. Chi-Square(14)	0.3389
Scaled explained SS	7.839169	Prob. Chi-Square(14)	0.8975

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 05/22/17 Time: 13:56

Sample: 2000 2015

Included observations: 16

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5560.472	1931.112	2.879414	0.2128
I^2	-0.657042	0.301719	-2.177661	0.2741
I*PIB	-11.33849	4.319089	-2.625204	0.2317
I*INF	-5.957546	3.328243	-1.789997	0.3243
I*ER	123.3892	51.43895	2.398751	0.2514
I	27.27584	15.67776	1.739779	0.3321
PIB^2	48.23677	18.03987	2.673898	0.2278
PIB*INF	2.178570	7.516926	0.289822	0.8204
PIB*ER	1866.505	659.9074	2.828435	0.2163
PIB	-918.8971	330.2758	-2.782211	0.2197
INF^2	-43.44849	14.92602	-2.910922	0.2107
INF*ER	2058.450	712.8708	2.887551	0.2122
INF	-293.6414	112.4871	-2.610444	0.2329
ER^2	13758.30	4685.101	2.936608	0.2089
ER	-22586.95	7724.313	-2.924137	0.2098

R-squared	0.974506	Mean dependent var	21.46338
Adjusted R-squared	0.617587	S.D. dependent var	32.33238
S.E. of regression	19.99419	Akaike info criterion	7.931172
Sum squared resid	399.7678	Schwarz criterion	8.655474
Log likelihood	-48.44938	Hannan-Quinn criter.	7.968262
F-statistic	2.730330	Durbin-Watson stat	2.672793
Prob(F-statistic)	0.445264		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 16 باستعمال برنامج Eviews

من خلال الجدول تكتب الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي :

$$\hat{\mu}_t^2 = 5560.47 + 27.27I_t - 0.65I_t^2 - 918.89PIB_t + 48.23PIB_t^2 - 293.64INF_t - 43.44INF_t^2 - 22586.95ER_t + 13758.30ER_t^2 - 11.33I_tPIB_t - 5.95I_tINF_t + 123.38I_tER_t + 2.17PIB_tINF_t + 1866.5PIB_tER_t + 2058.45INF_tER_t$$

$$\bar{R}^2 = 0.617 \quad n = 16 \quad n.R^2 = 5.592$$

$$R^2 = 0.974$$

$$F_C = 2.730$$

للكشف عن ثبات التباين سوف نعتمد على إختبار فيشر أو على إحصائية LM كما يلي :

إختبار ثبات التباين بإستخدام إحصائية فيشر:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 , \alpha_2 \neq 0 , \dots , \alpha_k \neq 0 , \beta_k \neq 0 \end{array} \right.$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على تجانس تباين الأخطاء .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة وتنص على عدم تجانس تباين الأخطاء

$$F_C = 2.73$$

$$F_{(4,11)}^{0.05} = 3.36$$

لدينا:

$F_{cal} < F_{tab}$ ومنه نرفض H_0 ونقبل H_1 وبالتالي نتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء نلاحظ أن

إختبار ثبات التباين بإستخدام إحصائية LM :

نقوم بحساب الإحصائية LM مما يلي :

$$LM = n \cdot R^2 \implies LM = 5.592$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_p الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05, 4)} = 9.488$$

أو :

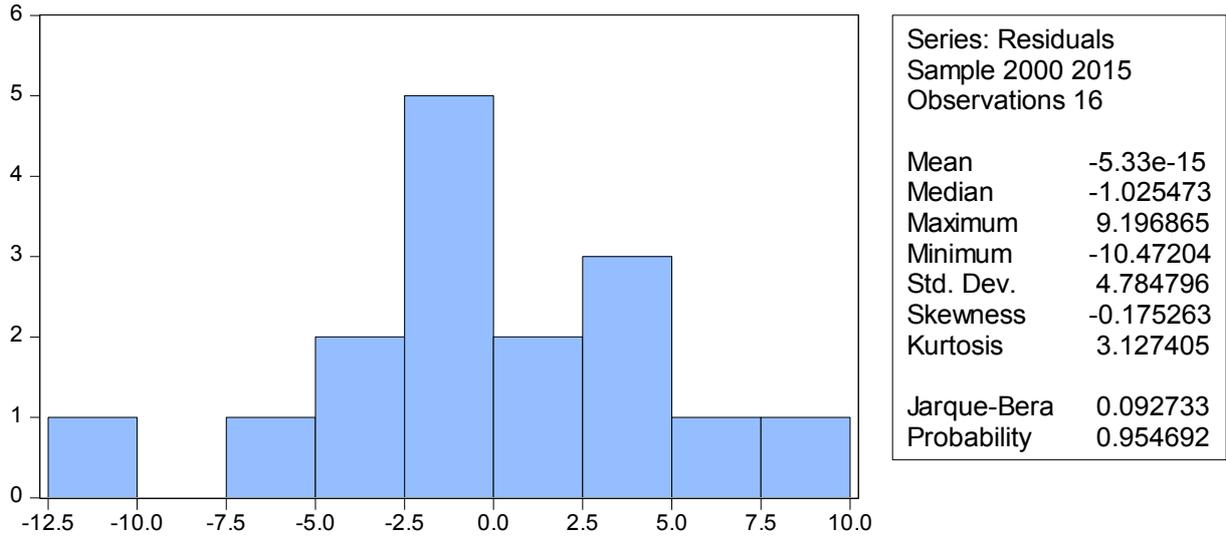
$$\text{Prob}_{LM} = 0.33 > 0.05$$

نلاحظ أن $\chi^2_{(0.05, 4)} > LM$ وبالتالي نقبل H_0 ونرفض H_1 وبالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء

إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: سنعتمد على إختبار : jarque bera والذي يسمح بإختبار الفرضية التالية:

H_0 : الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : الخطأ العشوائي لا يتبع التوزيع الطبيعي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن إحصائية جارك بيرا المحسوبة: $JB = 0.092$

نقارنها مع إحصائية χ^2_p الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0.05, 4)} = 9.488$$

نلاحظ أن $\chi^2_{(0.05, 4)} > JB$

أو: $\text{Prob}_{JB} = 0.95 > 0.05$

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

وبالتالي نرفض H_1 ونقبل H_0 ومنه الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

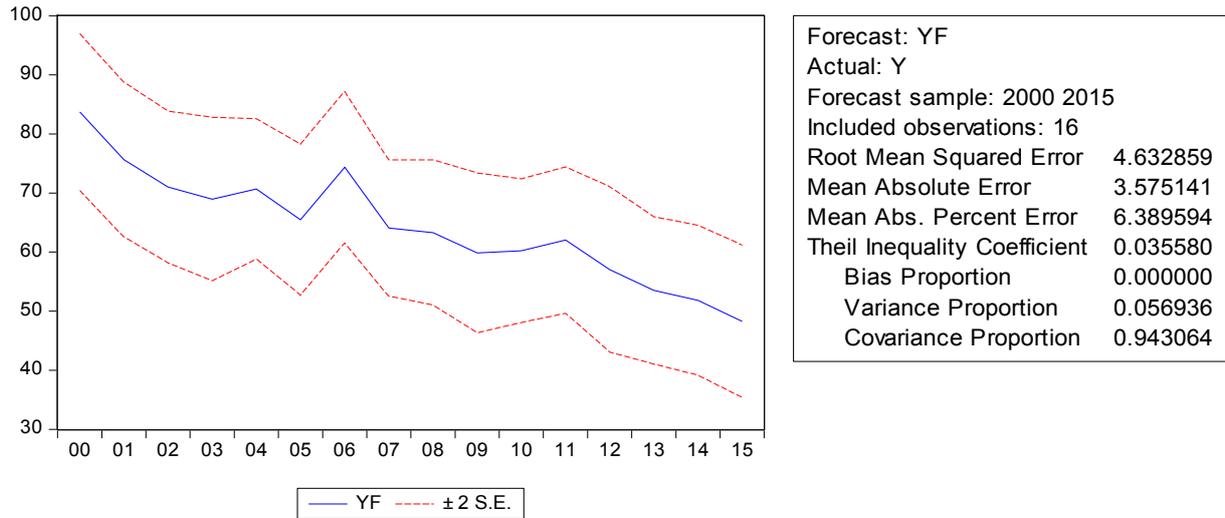
المطلب الثاني : التنبؤ بالطلب على النقود باستخدام النموذج المقدر :

لقد إستطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وبعد القيام بإختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية والإقتصادية ثم إختيار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم إستخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ بالطلب على النقود .

- إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ :

يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل

الشكل 10 : توضيح إختبار معامل ثايل



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة وهذا من خلال معامل ثايل حيث أنه

، ما يفسر أن النموذج له مقدرة تنبؤية بالطلب على النقود مقبولة. يقترب من الصفر $U_t = 0.035$

التنبؤ بالطلب على النقود للسنوات 2020، 2021، 2022: بعد دراسة صلاحية النموذج المقدرتين لنا ان له مقدرة تنبؤية بالطلب على النقود تكون مقبولة ومن أجل الحصول على القيم المقدرة للطلب على النقود في الفترة 2000-2015م، نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر كما هو مبين في الجدول التالي:

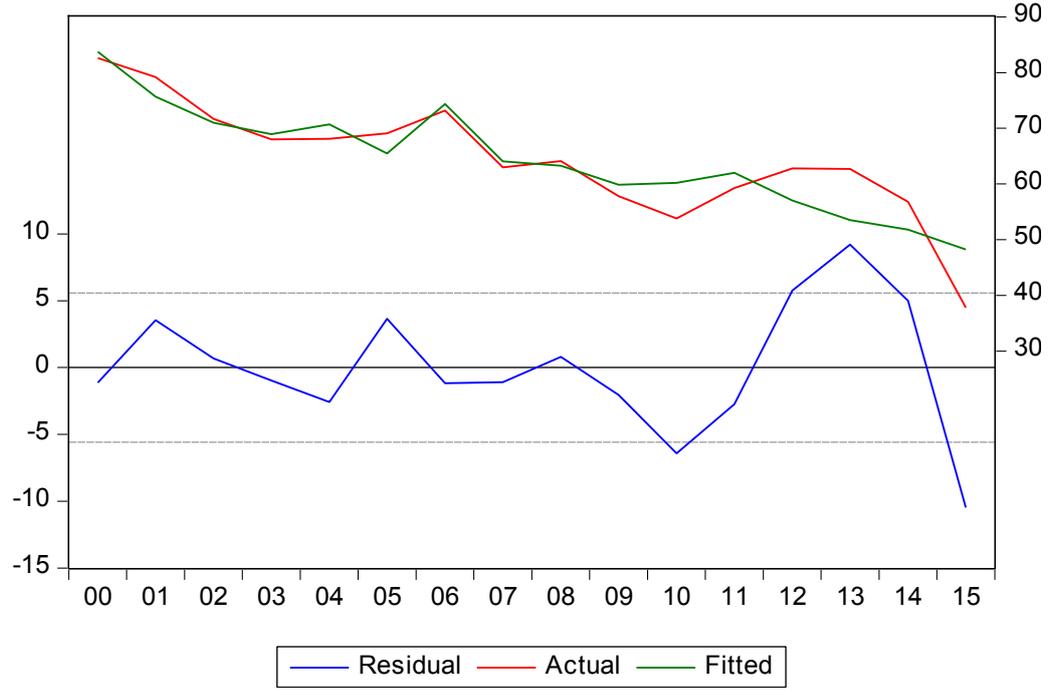
الجدول رقم 17 : القيم المقدرة للطلب على النقود خلال الفترة 2000-2015

	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2000	82.6000	83.7214	-1.12137	.
2001	79.2000	75.6597	3.54034	.
2002	71.7000	71.0159	0.68411	.
2003	68.0000	68.9631	-0.96315	.
2004	68.1000	70.6830	-2.58298	.
2005	69.1000	65.4599	3.64007	.
2006	73.2000	74.3704	-1.17036	.
2007	63.0000	64.0878	-1.08780	.
2008	64.1000	63.2994	0.80061	.
2009	57.8000	59.8476	-2.04755	.
2010	53.8000	60.2211	-6.42112	.
2011	59.3000	62.0348	-2.73476	.
2012	62.8000	57.0441	5.75588	.
2013	62.7000	53.5031	9.19686	.
2014	56.8000	51.8167	4.98325	.
2015	37.8000	48.2720	-10.4720	.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews

يمكن مقارنة القيم الفعلية للطلب على النقود مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج من خلال المنحنى التالي :

الشكل رقم 11: مقارنة منحنى القيم الفعلية والقيم المقدرة للطلب على النقود 2000-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية وهذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا .

والتنبؤ بالطلب على النقود للسنوات 2020-2021-2022 علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواصل تطورها على نفس النمط وبالتالي نستخدم معادلة الإتجاه SPSS العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن وانطلاقا من الجدول رقم باستعمال برنامج

وقد تحصلنا على معادلة الإتجاه العام لكل من معدل الفائدة والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف

على النحو التالي :

الجدول رقم 18 : تقدير معادلة الإتجاه العام العام للإنتاج المحلي الإجمالي :

coefficients^a

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

Modèle	coefficients non standardisés		Coefficients Standardisés	t	si
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (constante)	-970,652	26,264		-72,364	,000
	,764	,142	,942	75,226	,000

a.Variable dépendante : PIB

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كما يلي :

$$PIB = -970.652 + 0.764T$$

الجدول رقم 19 : تقدير معادلة الإتجاه العام لمعدل الفائدة :

coefficients^a

Modèle	coefficients non standardisés		Coefficients Standardisés	t	si
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (constante)	-11720,641	1556,048		-7,498	,000
	5,391	,773	,843	7,333	,000

a.Variable dépendante : I

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم 14 باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كما يلي :

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

$$I = -11720.641 + 5.391 T$$

الجدول رقم 20 : تقدير معادلة الإتجاه العام لمعدل التضخم:

coefficients^a

Modèle	coefficients non standardisés		Coefficients Standardisés	T	si
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (constante)	-5810,548	894 ,14		- 11 ,894	,000
	2,213	,41	,521	11,215	,000

a.Variable dépendante : INF

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كما يلي :

$$INF = -5810.548 + 2.213T$$

الجدول رقم 21 : تقدير معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف:

coefficients^a

Modèle	coefficients non standardisés		Coefficients Standardisés	T	si
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (constante)	-471.621	5.348		- 85.354	,000
	0.018	,002	,998	85.986	,000

a.Variable dépendante : ER

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول رقم باستعمال برنامج SPSS

من الجدول تكتب المعادلة كما يلي :

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر

$$ER = -471.621 + 0.018T$$

حيث :

T : تمثل السنوات

بعد تعويض السنوات في معادلتنا الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 22 : نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

2022	2021	2020	المتغيرات / السنوات
49.2	43.81	38.42	I
8.36	7.6	6.84	PIB
18.04	15.83	13.62	IF
0.488	0.470	0.452	ER

المصدر: من إعداد الطالبة

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المتحصل عليها في النموذج المقدر لنتحصل على الطلب على النقود خلال السنوات 2020، 2021، 2022 كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 23 : نتائج التنبؤ بالطلب على النقود

2022	2021	2020	السنوات
1162.97	1162.09	1161.05	الطلب على النقود

المصدر: من إعداد الطالبة

نلاحظ من خلال الجدول القيم المتنبأ بها أن الطلب على النقود في إرتفاع متزايد وهذا إذا استمر الناتج المحلي الإجمالي في الإرتفاع من خلال إرتفاع أسعار النفط وزيادة حجم الإستثمارات ، وفي نفس الوقت إذا كانت الوضعية المالية والإقتصادية للجزائر جيدة

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية للطلب على النقود في الجزائر للفترة 2000-2015م وذلك باستخدام الطرق والأساليب الكمية ومناهج الإقتصاد القياسي بهدف التوصل الى أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في الطلب على النقود في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي وجمع بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة وبعد ذلك تم بناء وتقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير إقتصادية وإحصائية وذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعية حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر ، ومن خلال هذه الدراسة القياسية للطلب على النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة واتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن الطلب على النقود يتأثر بشكل كبير بسعر الصرف ومعدل الفائدة والإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي على الدولة اتباع برامج أخرى لرفع الناتج المحلي الإجمالي.

الخاتمة العامة

لقد تناولنا في هذا البحث أحد المواضيع الهامة في مجال الاقتصاد الكلي، ألا وهو موضوع الطلب على النقود في الجزائر، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية هذا المتغير في تحديد وتوجيه السياسة النقدية، لذلك تسعى السلطات النقدية إلى التحكم في هذا المتغير باعتباره خارج عن سيطرتها من خلال معرفة المتغيرات المحددة له ومقدار تأثير كل متغير وقد حظي بإهتمام كبير من قبل الإقتصاديين والسياسيين من خلال برامجهم الهادفة لإحداث التوازن النقدي والجزائر كأحد أقطاب العالم التي عانت من هذه الظاهرة بالرغم من الجهود والإصلاحات الإقتصادية بمعونة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات التي أثرت بشكل مختلف في الطلب على النقود.

وفي بحثنا هذا حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الظاهرة والوصول الى أهداف الدراسة إذا كان لا بد علينا من جهة تقديم الإطار العام للطلب على النقود ومحاولة تحليله في الإقتصاد الجزائري من خلال معرفة أثر الإصلاحات التي قامت بها السلطات الإقتصادية ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج إقتصادي قياسي لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على الطلب على النقود .

أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث خلال الفترة 2000-2015 :

كمحاولة للإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بدراسة تحليلية قياسية لأثر المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، يمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث في النقاط التالية:

- تبين لنا من خلال مختلف النظريات المفسرة للطلب على النقود أن هناك جدلاً واختلافاً بين الإقتصاديين على اختلاف مدارسهم سواء ما يتعلق بالطلب على النقود سواء النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكينزية أو حتى النظريات الحديثة وهذا راجع الى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق النقود لكون هذه النظريات محدودة في زمن معين وظروف معينة لا تطبعها الإستمرارية ولا الشمولية .
- من خلال الدراسة القياسية للطلب على النقود للفترة 2000-2015 استنتجنا ما يلي :

يتأثر الطلب على النقود بشكل كبير بسعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي أما معدل التضخم في الجزائر فهو يؤثر عليه بطريقة غير مباشرة أي بالمدى البعيد لأن الدولة أن تعتمد على إيرادات المحروقات وبزيادة هذه ال[إيرادات يزيد حجم الإستثمار

من خلال النتائج المتوصل إليها إرتأينا أن نقدم بعض الإقتراحات التي قد تكون منيابة والتي نحصرها فيما يلي :

ضرورة السيطرة على العوامل والنتغيرات العشوائية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الطلب على النقود ودراسة تطوره والتنبؤ بقيمته في الفترات المستقبلية للإتخاذ مختلف التدابير اللازمة ومحولة قياس تغيراتها بأساليب رياضية حديثة .

محاولة ترقية وتنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات وعدم الإعتماد الشبه كلي على قطاع واحد يؤثر على الإقتصاد الوطني كله وتشجيع الدخول في قطاعات انتاجية أكثر منه في الخدماتية.

-طلب المؤسسات على القروض في الجزائر يكون لغرض ممارسة نشاط وتمويل 5 مشاريعها من خلال الحصول على التمويل اللازم، وتحليل بعض المؤشرات النقدية أثبت أن إجمالي الناتج الداخلي هو أحد العوامل المؤثرة على ظاهرة الطلب على النقود في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- مروان عطوان ،مقاييس اقتصادية ، النظرية النقدية ،أبيلوس 1989.
- مصطفى رشيدى شيخة ،الاقتصاد الاقتصاد النقدي و المصرفي ،الدار الجامعية ، 1985
- د.ضياء المجيد الموسوي ،اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر الجزائر 1993،
- سهير محمود معتوق ،أصول الاقتصاد ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1996
- رشاد العصار ،النقود و البنوك ، رياض الحلبي ،دارضفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،2000
- محمد الشريف إلمان ،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية ج3 ، ديوان المطبوعات الجامعية
- أحمد أبو الفتح علي الناقه ، نظرية النقود و الاسواق المالية ،مكتبة الاشعاع الاسكندرية ، طبعة 1 ، 2001
- إسماعيل محمد هاشم ،النقود و البنوك ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية
- محمد جمدي إبراهيم المسلماتي ،التوازن النقدي في اقتصاديات الدول النامية ، أطروحة دكتوراه ،جامعة عين الشمس، القاهرة 2003 .
- شبكة الأنترنت
- البنك الدولي
- الديوان الوطني للإحصائيات

HENRI GUITTON ,LA MONNAIE ,DALLOZ ,3EMME ED ,1974 R.Penau ,
les institutions financières ,2eme éd ? Revue Banque ,1982.

D.H.Robertson ,Money,London , Nisbet .And co .ltd, 1948.

-Ammour Benhalima ,Monnaie et régulation monétaire , édition Daheleb
1997.P.8¹ -Mechelle de Mougues ,lamonnaei ,Système finanncier et théorie
monétaire,Economica,Paris,9ed,1993

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات :

الصفحة	المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	الفهرس
2	المقدمة العامة
	الفصل الاول : الإطار النظري للطلب على النقود
8	تمهيد
9	المبحث الاول : مفاهيم عامة حول الطلب على النقود
9	المطلب الأول : مفاهيم أولية حول النقود
21	المطلب الثاني : الكتلة النقدية ومقابلاتها
28	المطلب الثالث : مفاهيم أولية حول الطلب على النقود
30	المبحث الثاني : النظريات المفسرة للطلب على النقود
30	المطلب الاول : النظرية النقدية الكلاسيكية
36	المطلب الثاني : النظرية الكينزية للطلب على النقود
39	المطلب الثالث : النظرية الكمية الحديثة لفريدمان
44	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : تحليل واقع الطلب على النقود في الجزائر
46	تمهيد
46	المبحث الاول : الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر
46	المطلب الاول : مبررات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر
47	المطلب الثاني : برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر
55	المطلب الثالث : انعكاسات الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر على التوازنات النقدية
62	المبحث الثاني : تطور الكتلة النقدية ومكوناتها ومقابلاتها في الجزائر
63	المطلب الاول : تطور الكتلة النقدية ومكوناتها في الجزائر

65	المطلب الثاني : تطور الاجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر
66	المطلب الثالث : بعض المؤشرات النقدية في الجزائر
69	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : الدراسة القياسية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر
71	تمهيد
71	المبحث الاول : التحليلي القياسي لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 2000_2015
71	المطلب الأول : تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج
78	المطلب الثاني : صياغة وتقدير النموذج القياسي
83	المبحث الثاني : الدراسة التحليلية والتنبؤية للنموذج المقدر
83	المطلب الاول : الدراسة الإحصائية والإقتصادية للنموذج المقدر
99	المطلب الثاني : التنبؤ بمحددات الطلب على النقود باستخدام النموذج المقدر
105	خلاصة الفصل
107	الخاتمة العامة
110	قائمة المراجع
114	قائمة المحتويات
117	قائمة الاشكال والجداول
	الملخص

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال والجدول :

أ - قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المجمعات النقدية	28
2	دعم النمو في الجزائر	54
3	منحنى تطور معدل التضخم	56
4	منحنى تطور الطلب على النقود في الجزائر 2000-2015	73
5	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	74
6	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	75
7	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	76
8	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2015	77
9	تحديد مناطق القبول أو الرفض لإحصاءة ديرين واتسون LM	90
10	توضيح إختبار معامل تايل	99
11	مقارنة منحنى القيم الفعلية والقيم المقدرة للطلب عاى النقود	100

ب قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الإجراءات المتعلقة بالثبوت الهيكلية	50
2	الإجراءات المتعلقة ببرنامج القرض الوموسع	51
3	برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001-2004)	53
4	مكونات برنامج دعم النمو في الجزائر (1995-2009)	54
5	تطور معدل النمو في الجزائر (1990-2009)	55
6	تطور أسعار الفائدة الحقيقية في الجزائر	57
7	تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي (1990-2014)	85
8	تطور المديونية الخارجية في الجزائر	59

60	تطور معدل الصرف	9
61	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	10
63	تطور الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2015	11
65	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2015	12
67	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2015	13
72	جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج	14
81	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	15
92	نتائج التقدير لإختبار بروش قودفراي	16
94	نتائج تصحيح مشكل الإرتباط الذاتي	17
96	نتائج التقدير لإختبار وايت	18
100	القيم المقدرة للطلب على النقود خلال الفترة 2000-2015	19
101	تقدير معادلة الإتجاه العام للإنتاج المحلي الإجمالي	20
103	تقدير معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف	21
103	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة	22
104	نتائج التنبؤ بالطلب على النقود	23

المأخذ

ملخص:

يعد التحكم في الكتلة النقدية من أهم جوانب السياسة النقدية، حيث تهدف هذه الأخيرة إلى تصحيح أوتفادي الاختلالات التي قد تحدث بين الطلب على النقود والعرض النقدي، وبما أن الطلب على النقود يعبر عن سلوك الأعوان الاقتصاديين ويقع خارج سيطرة السلطات النقدية، فإنهما تسعى إلى التنبؤ بحجمه في فترات مستقبلية، بغية تبني السياسة النقدية المناسبة

بعد دراستنا لأثر الطلب على الكتلة النقدية الحقيقية على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني الجزائري وتحديدنا لمحدداته الاقتصادية والتي عملنا على نمذجتها، قمنا بتقدير نماذج مختلف المتغيرات الأخرى لإبراز أثرها على التي الطلب على الكتلة النقدية. وهذا بإستخدامنا لتقنية أشعة الانحدار الذاتي المتداخلة تمكننا من تحديد العلاقات فيما بين المتغيرات المدروسة فتحصلنا على نتائج مقبولة اقتصاديا وإحصائيا.

ومن خلال تطبيقنا لمحاكاة الصدمات العشوائية على المتغيرات وتحليل تباينها استطعنا استنتاج العلاقة، الموجودة بين المتغيرات المدروسة، والتي سمحت لنا بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على باقي المتغيرات، وهذا يعتبر من أهم الخصائص التي تميز تقنية شعاع الانحدار الذاتي، والتي تساعد في تحليل أثار السياسة الاقتصادية .

وبعد الاطلاع على عدد من النظريات المفسرة للطلب على النقود، وبعض الدراسات التطبيقية في بعض الدول النامية والمتقدمة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار خصائص الاقتصاد الجزائري، تم بناء نموذج التكيف الجزئي من الشكل الخطي، يحتوي على المتغيرات التفسيرية التالية: الإنفاق الحكومي، ومعدل الفائدة، ونسبة تعبير عن الابتكارات المالية المتاحة النقدية ومعدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف بالنسبة إلى الطلب على الكتلة النقدية .